مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الاستدلال العقلي على العقيدة

-دراسة تأصيلية نقدية مقارنة-

د. عبد الرحيم بن صمايل بن صويمل السلمي
أستاذ مشارك بقسم العقيدة، بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى
assolami@uqu.edu.sa

ملخص البحث. الاستدلال العقلي على العقيدة أحد القواعد المنهجية للاستدلال عند أهل السنة والجماعة، وقد اشتملت النصوص الشرعية على عددٍ كبيرٍ من الدلالات العقلية على الإلهيات، والنبوات، والمعاد، وهذه الدلالات تُقوِّي الإيمان بما جاءت به النُّصوص، وتُزِيْل الشُّكوك والحيرة من النُّفُوس، والدلالة العقلية على العقيدة ليست مستقلة عن النَّصِّ الشَّـرْعي بل هي تبع له، وهي دلالة مُجْمَلة وليست تفصيلية، وهي تدُلُّ على وجود الله وربوبيته وألوهيته وكمال صفاته، وتدُلُّ على صدق الرسول وصحة ما جاء به، وبهذا يلزم القبول بكل ما جاء به من الأوامر والنواهي والأخبار ونحوها.
وأهدى المناهج الاستدلالية بالعقل: منهج أهل السنة والجماعة، فقد تميَّز بالربانية، والفطرية، والإيمانية، واليقينية، والواقعية، والتأثير والإقناع، والسهولة والوضوح وغيرها من الخصائص، بينما جاء المنهج العقلي الكلامي مُعقداً، وغامضاً، وصعباً، وذا مقدمات طويلة ونحوها من السمات الظاهرة، وجعلوا الاستدلال العقلي غاية لا يمكن الوصول للحق إلا به، وهذا يدُلُّ على صحة منهج أهل السنة، وبطلان مناهج المتكلمين.
وقد تنوَّعَتْ طرق دلالة القرآن العقلية على العقائد، ومنها: الأقيسة العقلية، والتخصيص بعد التعميم، والسبر والتقسيم، والاستدلال بالآثار ونحو ذلك، أما طرق المتكلمين فهي كثيرة منها: قياس الغائب على الشاهد، وإنتاج المقدمات النتائج، والاستدلال بالمتَّفَق عليه على المختَلَف فيه، وما لا دليل عليه يجب نفيه ونحوها.
كما تضمن البحث بيان امتناع المعارض العقلي، فمصدر العقل خلقاً، والنقل وحياً واحد وهو الله تعالى ذكره، ولا يمكن حصول التعارض بينهما، أما المتكلمون فافترضوا إمكان التعارض، وجزموا بتقديم العقل مطلقاً، ثم تخلصوا من إحراج الموقف من النصوص الشرعية بمخرج التأويل وهو تحريف للنصوص والمعاني الشرعية، وسموه تأويلاً لكي يُقْبَل ويَرُوج بين النَّاس.

الكلمات المفتاحية: استدلال – العقل – العقيدة

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد؛

فإنَّ الحاجة إلى الاستدلال العقلي على العقيدة حاجة ضرورية، وخاصة في هذا العصر الذي كثُرَتْ فيه حالات الشُّكوك والشبهات والإلحاد والمعارضة للشريعة، ومن الحلول المنهجية لهذه الإشكالات: الاستدلال العقلي لإثبات صحة الإيمان، وهذا الاستدلال يُرَسِّخُ اليقين، ويُذْهِبُ الشُّبُهات لمن كان يريد الحق ولكنَّه يجهل الدليل عليه، أو لمن يبحث عن الحق بإرادة صادقة وأثَّرت فيه الشُّبُهات والشُّكُوك بسبب وساوس الشيطان، أو الانفتاح على الأفكار الإلحادية.

فهذا الدِّين يتوافق فيه العقل السليم مع النقل الصحيح، وهو دين محفوظ لَمْ يُحرَّف نصُّه ولا معناه بأيدي الأحبار والعباد كما حصل في دين النَّصَارى واليهود، ولهذا لا يجد المسلم صراعاً أو اضطراباً بين العقل والوجدان، أو بين العلم والإيمان، بل يجد انسجاماً وتوافقاً يزيد إيمانه ودينه، ويقوي عقله وعلمه.

وكثير من حالات الإلحاد والشك يكون سببها مرضاً نفسياً، أو جهلاً بالإيمان عقيدة وشريعة، وفي أحيان أخرى يكون السبب فيها شبهات لا يجد عليها جواباً مقنعاً فتثور الشكوك في النفس وتتطور مع وسوسة الشيطان وطبائع بعض النفوس القابلة لذلك.

وهذه القضية ليست جديدة، ولهذا فإن استعمال الاستدلال العقلي أخذ مناهج متعددة، وكانت النتائج المترتبة عليه مختلفة بحسب اختلاف المناهج، وأبرز هذه المناهج المؤثرة في الأمة الإسلامية منهجان هما: منهج أهل السنة، ومنهج المتكلمين.

أما منهج أهل السنة فكان منطلقُهُ النصَ الشرعيَ، وأخذوا منه الأدلة العقلية ومنهجها في التوحيد والنبوات والمعاد، أما المتكلمون فقد انطلقوا من خارج النص الشرعي، ووافقوا الفلاسفة في بعض المقدمات العقلية، وخالفوهم في أخرى مع تعظيمهم للإسلام والسعي للدفاع عنه، وبسبب عدم الاهتداء بالمنهج القرآني، وموافقة الفلاسفة في بعض مقدماتهم العقلية وقعوا في البدع العقدية التي أنكرها عليهم أهل السنة والجماعة.

وقد بنى المتكلمون منهجية متكاملة في الاستدلال العقلي في مقابل منهجية أهل السنة والجماعة، وكان لهذه المنهجية المبتدعة آثار عظيمة في الانحراف العقدي في المسائل والدلائل.

وقد فتحت المنهجية الكلامية الباب لنقد الإسلام لوجود تناقضات في أدلتهم، والبدعة تتضمن التناقض، وعدم الانسجام بين أجزائها، ولهذا فإن هذه المنهجية لا تستطيع معالجة إشكالية الإلحاد

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

والشكوك معالجة سليمة إلا بقدر ما فيها من الحق المأخوذ من الوحي، أما ما أضافوه من أصول الفلاسفة فإنه يفسد ما أخذوه من الوحي من جهة التناقض، أو الغموض، والاضطراب، أو التغيير والتحريف، وقد نهانا الله تعالى عن خلط الحق بالباطل فقال: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٤٢].

ومن أجل أهمية الاستدلال العقلي في ترسيخ اليقين، والإجابة على الشبهات، ونفي الشكوك أحببت أن أدرس **الاستدلال العقلي على العقيدة**، ثم المقارنة بين المنهج السني، والمنهج الكلامي من خلال الموقف من تضمن الوحي للأدلة العقلية، والخصائص والسمات، والطرق الاستدلالية، والمعارض العقلي للنص الشرعي ونحو ذلك من المسائل، وليس المقصود البحث في أفراد الأدلة بل البحث في المنهجية مع التمثيل عليها بما يوضحها ويبين المقصود منها.

مشكلة البحث:

تبدو مشكلة البحث في فهم دور العقل في القضايا العقدية، ومدى الاستدلال العقلي عليها، واشتمال الوحي على الدلالات العقلية، وموقف أهل السنة والجماعة من التعامل مع المسألة العقلية، والفرق بين المنهج السُّني الشرعي، والمنهج الكلامي البدعي.

أسئلة البحث:

تدور أسئلة البحث حول ما يلي:

- ما هو دور العقل في المسائل العقدية؟
- وهل يصح الاستدلال العقلي على العقيدة؟
- وهل تضمن الوحي دلالات عقلية على مسائل الاعتقاد؟
- وما هو الفرق بين المنهج السني والمنهج الكلامي في الاستدلال العقلي؟

أهداف البحث:

- تحرير منهج أهل السنة والجماعة من الاستدلال العقلي على العقيدة.
- بيان الأدلة العقلية القرآنية على أصول الاعتقاد، وخصائصها، ومنهجها.

- بيان المنهج الاستدلالي الكلامي، وخصائصه، والفرق بينه وبين المنهج السني.

منهج البحث:

اعتمدت في البحث على **المنهج التحليلي التأصيلي** في عرض منهج أهل السنة والجماعة، واعتمدت **المنهج النقدي** في نقد مسالك الاستدلال الكلامي، **والمنهج المقارن** في المقارنة بين المنهج السني والكلامي في الاستدلال العقلي على العقيدة.

الدراسات السابقة:

يوجد بعض الدراسات السابقة في الاستدلال العقلي على العقيدة، وأبرزها رسالة [الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد]، للدكتور سعود العريفي، وهي رسالة ماجستير في قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهي رسالة مفيدة انتفعت بها في بحثي.

والفرق بين هذه الرسالة وبحثي من جهة مناقشة المنهج الكلامي، وعرض أدلته العقلية، وخصائصها، ومقارنتها بالمنهج السني وبيان الفرق بينهما، ونقد مشكلة المعارض العقلي والتأويل.

خطة البحث:

المبحث الأول: الاستدلال العقلي: المفهوم والأهمية والحدود

المطلب الأول: مفهوم الاستدلال العقلي

المطلب الثاني: أهمية الاستدلال العقلي وحدوده

المبحث الثاني: الاستدلال العقلي بين المنهج السني والكلامي

المطلب الأول: الخصائص المنهجية للاستدلال العقلي السني والكلامي

المطلب الثاني: الطرق الاستدلالية العقلية السنية والكلامية

المبحث الثالث: الاستدلال القرآني والمعارض العقلي

المطلب الأول: تضمن القرآن للاستدلال العقلي

المطلب الثاني: امتناع المعارض العقلي

المطلب الثالث: المعارض العقلي ومخرج التأويل

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المبحث الأول: الاستدلال العقلي: المفهوم والأهمية والحدود

المطلب الأول: مفهوم الاستدلال العقلي

الاستدلال العقلي مفهوم مُركَّب من معنيين، **الأول**: الاستدلال موضوعاً، **والثاني**: العقلي محمولاً، ولكل واحد منهما معناه، وبالتركيب يجيء معنى آخر مشتركاً منهما، وهذا يقتضي بيان معنى كل واحد منهما على حدة ثم استخراج المعنى الكلي المركب بعد ذلك.

أولاً: الاستدلال:

الاستدلال هو طلب الدليل، أو طلب دلالته، يقال: استدل عليه: طلب أن يدُلَّ عليه، واستدَلَّ بالشيء: اتخذه دليلاً[١]، والدّلالة: مصدر دليل، وتكون بالفتح والكسر[٢]، والدَّليل: ما يستدل به، والدَّليل: الدَّال، وقد دَلَّه على الطريق يدُلُّه دلالة ودلولة[٣]، والدليل: هو المرشد والهادي، والفرق بين الدلالة والاستدلال: (أنَّ الدلالة ما يمكن الاستدلال به، والاستدلال فعل المستدل ولو كان الاستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك)[٤]، والأمارة والعلامة تُسَمَّى دلالة من دون وجود قصد، ولا يكون الاستدلال إلا بقصد، والجميع يسمى دليلاً.

وقد ذكر السيوطي $ أنواعاً من الاشتقاقات والتصريفات المتنوعة لأصل مادة الاستدلال مع بيان معانيها فقال: (**الدليل**: ما يؤدي إلى إدراك المطلوب، وقيل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وقيل: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وقيل: هو كل أمر صح أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لم يعلم باضطرار. **الدَّال**: هو المخبر عن الدلالة المنصوبة. **المدلول**: هو المطلوب عن الدليل. **المدلول له**: من ينصب لأجله الدليل. **الـمُسْتَدِل**: الناظر الطالب للعلم، وقيل: هو السائل نصب الدليل. **الـمُسْتَدَلُّ**: هو المطالب بالدلالة. **الـمُسْتَدَلُّ له**: هو الحكم المطلوب عن النظر. **الـمُسْتَدَلُّ عليه**:

---

(١) انظر: المعجم الوسيط مادة دلّ ص ٢٤٩
(٢) انظر: العين ٨/٨
(٣) انظر: الصحاح ١٦٩٨/٤
(٤) الفروق اللغوية ص٧٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

هو الحكم المدلول بالدليل. **الاستدلال**: هو البحث والنظر، وقيل: مسألة السائل عن الدليل)(٥).

ويقول أبو البقاء الكفوي: (الاستدلال: لغة: طلب الدليل ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقا من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل وقيل: هو في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس)(٦).

والدليل في الاصطلاح يأتي بمعان متعددة بحسب السياق، والتعريف العام له: (هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)(٧)، والاستدلال كما ذكر الإيجي: (الفِكْر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن)(٨).

والدليل ورد في القرآن بصيغة الاسم، والفعل، فالأول في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾ [الفرقان:٤٥]، أي: علامة عليه، والثاني في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ [سبأ:١٤]. أي: أرشدتهم دابة الأرض على موته، (ولم يرد لفظ الدليل في القرآن مراداً به ما يثبت به العقائد، وإنما عبر عن ذلك بالبرهان، والحجة، والسلطان، والبصيرة، والآية، والبينة، وهي كلها تتضمن معنى الدليل)(٩).

وهذه الاصطلاحات والأسماء ذات دلالات قوية، ومعان عميقة، ودلالتها على المراد أقوى من اسم الدليل، فالبرهان آكد الأدلة، وأعلاها، لأنَّه يقتضي الصدق دائماً، ولا يُسَمَّى برهاناً ما لم يكن صادقاً واضحاً(١٠)، والحجة فيها زيادة معنى القصد، والسلطان فيه معنى القوة والغلبة والتمَكُّن، والبصيرة جمعها: بصائر، وهي تتضمن معنى الوضوح وقوة المعرفة اليقينية، والآية تدل على معنى الظهور والبروز، والبينة: الدلالة الواضحة التي لا يشك فيها أحد(١١).

وبهذا يظهر أن استعمال هذه الألفاظ أبلغ وأقوى في تأكيد الدلالة وترسيخها من استعمال لفظ [الدليل]، وإن كان لفظ [الدليل] أكثر شيوعاً في كتب العقائد، وهذا يدل على تأكيد القرآن على ضرورة

(٥) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص٧٧
(٦) الكليات ص١١٤
(٧) التعريفات ص ١٠٤
(٨) المواقف ص٢١
(٩) الأدلة العقلية النقلية ص٢٤
(١٠) انظر: المفردات ص٤٥، والفروق اللغوية ص٧١
(١١) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص٢٤-٢٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الاستدلال على العقائد بالأدلة الواضحة القوية التي يراها كل أحد ولا يشك فيها كل صاحب عقل ولب، وأيضا يدل على احتفاء القرآن بالأدلة، والاهتمام والعناية بها.

ثانياً: العقل:

العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، وقال سيبويه: هو صفة، ورجل عاقل وعقول، والمعقول ما تعقله بفؤادك، وهو يعود إلى أصل واحد يدل على المنع والحبس والتقييد، والعقل ضد الجهل، وهو ضد الجنون والحمق أيضاً(١٢).

وجاء في لسان العرب العقل بمعنى: (التثبت في الأمور)(١٣)، واعتبره البعض (الحاسة السادسة في اكتساب المعارف)(١٤)، بل هو الحياة الحقيقية، قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٧٠]، أي: (من كان عاقلاً)(١٥).

ولم يرد لفظ [العقل] في القرآن بالاسم والمصدر ولكن ورد بصيغة الفعل: [عقلوه]، [تعقلون]، وورد بمعناه في الألفاظ المرادفة له وهي: [الحجر]، و[النهى]، و[الألباب]، و[الأحلام]، وكذلك ورد ذكر أعمال العقل ووظائفه مثل: [النظر، والتفكر، والتذكر، والتدبر، والاعتبار، والفقه، والعلم](١٦) والبصر، ولكل لفظ من الألفاظ المرادفة للعقل صفة زائدة في معناه، ففي الحجر معنى أنه يحجر صاحبه ويمنعه من الخطأ، والنهى فيه معنى نهيه عن القبيح والزلل، والألباب جمع لب وهو الخلاصة؛ لأن العقل هو خلاصة الإنسان، ويخلصه من الأوهام والهوى، والأحلام جمع حلم وهو يتضمن ضبط النفس.

---

(١٢) انظر: العين ١/ ١٥٩، مقاييس اللغة ٦٩/٤، الصحاح ١٧٦٩/٥
(١٣) لسان العرب ٣٢٦/٩ مادة عقل
(١٤) النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ ص٢٣
(١٥) عيون الأخبار ص٣٩٤، وانظر: الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي ص ١٠
(١٦) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص٣١-٣٢، ٣٨

ويدور المعنى الاصطلاحي حول معناه اللغوي، وهو يرجع إلى أمرين:

الأول: الغريزة الفطرية التي تميِّز الإنسان عن الحيوان، والمجانين، وهي تتضمن المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها كل العقلاء، وهذا يتضمن العقل كأداة وهو الغريزة النفسية التي بها تدرك العلوم، وما تشتمل عليه من العلوم الضرورية التي تدل على عمله كأداة، ولو لَمْ تُوجَد هذه العلوم لدَلَّ ذلك على فقدان هذه الأداة، وهذه العلوم هي أصل النظر والاستدلال العقلي الذي يعود إليها.

والثاني: إدراك المعارف بالنظر والاستدلال، والعمل بمقتضى العلم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، والعقل المنفي هنا ليس الإدراك للمعلومات ومعرفتها، بل المراد به الانتفاع بالعمل، كما أن السمع المنفي هو سمع الانتفاع والاقتناع بالحق[١٧].

ثالثاً: الاستدلال العقلي كمفهوم مركب:

من خلال التعرف على المعاني التي تدل عليها كل مفردة من التركيب في مصطلح: [الاستدلال العقلي] يتضح المعنى الكلي، وخلاصته: **أن يقوم الناظر والمستدل بالبحث والطلب والتفكر والتأمل في دلالة الدليل والحجة والبينة والبرهان من خلال إعمال الملكة الغريزية الفطرية العقلية، وما تتضمنه من علوم ضرورية للوصول إلى المطالب الإلهية الغيبية مما يمكنه إدراكها دون تكلف أو تخرص؛ مثل دلالة المخلوق على الخالق، ودلالة الخلق على العلم، ودلالة تخصيص بعض المخلوقات بأمر من الأمور دون الأخرى على إرادة المخصص، وأن الخلق والعلم والإرادة لا تكون إلا من حي قدير...، ونحو ذلك من الدلائل.**

وليس كل استدلال عقلي يكون صحيحاً، فقد يكون الاستدلال باطلاً، أو ظناً لا دليل عليه، أو قد تكون مقدماته تحتاج إلى الإثبات ولا إثبات عليها، أو يتضمن المعارضة للوحي ونحو ذلك.

---

(١٧) انظر: مجموع الفتاوى ٩/ ٢٨٦ وما بعدها، الرد على المنطقيين ص ١٩٦، ٢٧٦، مفتاح دار السعادة ١/١١٧، الأدلة العقلية النقلية ص ٣٢-٣٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المطلب الثاني: أهمية الاستدلال العقلي وحدوده

العقل صفة ممدوحة باتفاق الأمم، ولا يوجد أحد من بني آدم يذم العقل لذاته، ولهذا كان زيادة العقل مدحاً، ونقصه ذماً، وقد كانت العرب في جاهليتها تُعْنَى بالاحتجاج العقلي، وهو أحد معالم بلاغتها وفصاحتها، إذ (كانوا يمدحون شدة العارضة، وقوة المنة، وظهور الحجة، وثبات الجنان، وكثرة الريق، والعلو على الخصم، ويهجون بخلاف ذلك، قال الشاعر:

طباقاء لم يشهد خصوماً ولم يعش حميداً، ولم يشهد حلالاً ولا عطراً)[١٨]

والوارد في القرآن والسنة مدح العقل ومرادفاته وأعماله، ولم يرد فيهما ذمٌّ له بإطلاق، وقد جعله الشرع مناط التكلف، فمن فقده فلا تكليف عليه، ولا يؤاخذ في تصرفاته، يقول العز بن عبدالسلام: (والعقل هو مناط التكليف بإجماع المسلمين)[١٩]، ويقول القرطبي: (فأوجب الله التكليف بكماله –[يعني العقل]–، وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه، والعاقل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل)[٢٠]، وهذا يدل على عناية الإسلام بالعقل، واهتمامه به.

ومن مقاصد الشريعة الكبرى: حفظ العقل، ولهذا حرَّم الشرع كل ما يؤثر عليه كالخمر، والهوى، والتقليد الأعمى، والخرافات، والسحر، والكهانة والتعلق بالأوهام التي لا حقيقة لها.

وفي الوقت ذاته جاء الأمر بالتفكر والنظر في مخلوقات الله وآياته، والاتعاظ والاعتبار، والتفقه، والتعلم، والسير في مناكب الأرض للنظر في سنن الله الكونية والإلهية ونحو ذلك من الترغيب في العلم، وأفضله علم الآخرة الموصل إلى رضا الله وجنته.

وإذا وقع بعض أهل البدع في انحراف عقدي بسبب الغلو في العقل، ووضعه في غير موضعه كما حصل للمعتزلة وعموم المتكلمين، فإنَّ هذا لا يجعلنا نرفض إعمال العقل في العقيدة فيما جاء الشرع بإقراره، فهذا الرفض والإهمال هو نوع من ترك التدبر والتفقه في آيات الله التي جاءت في القرآن متضمِّنَة

---

(١٨) البيان والتبيين ١٧٦/١، وطباقاء: الرجل الذي لا يتجه للحجة كما فسره الجاحظ، انظر: الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي ص٢٢، وهذا يدل على بطلان من يعتقد أن العرب لم تعرف الاحتجاج العقلي إلا من اليونان، وأن حججهم خطابية تمثيلية فقط، انظر: ص ٢١–٢٨، من المصدر السابق.

(١٩) ملحمة الاعتقاد ص٢٢

(٢٠) الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/١٠

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

للدلائل العقلية الباهرة، وردود الأفعال لا مدخل لها في تقرير المسائل العقدية، بل الواجب بناء الاعتقاد في المسائل والدلائل على نصوص الوحي دون أي مؤثرات نفسية، أو مواقف شخصية.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها بعد تتبع النصوص الشرعية المتضمنة للدلائل العقلية –كما يرى بعض الباحثين– هي أنَّ العقل يوصل إلى أصول الاعتقاد الكبرى على وجه الإجمال؛ كالإقرار بالخالق جلَّ جلاله، ووجوب إفراده بالعبادة، وإثبات الكمال والتنزيه، كما يُدْرِك به صدق الرسول، ووجوب الجزاء الأخروي، والبعث بعد الموت، إلا أن ذلك يُعْرَفُ على سبيل الإجمال، وليس على سبيل التفصيل، فالتفصيل هي وظيفة السَّمْع ولا طاقة للعقل بها، فالعقل لا يستقل بها، وغاية ما يصل إليه العقل فيها: إثباتها في الجملة، وإمكانها[٢١].

وعلى هذا؛ فالعقل يدُلُّ على الغيب إذا كان في المخلوقات ما يمكن أن يدل عليه؛ كدلالة الخلق على قدرة الله، ودلالة إحسانه لخلقه وعنايته بهم على رحمة الله ومحبته، وغيرها من الدلالات التي أُخِذَتْ من المخلوقات المشاهدة الدالة على ما وراءها، أما الغيب الذي لا يُعْرَف إلا بالخبر المحض كالصفات الخبرية الذاتية أو الفعلية، وكصفة الجنَّة والنَّار، وأحوال القيامة ونحوها فهذا لا يمكن إدراكه إلا بالوحي، وخبر الصادق، ولكن أصل صدق الرسول دَلَّ العقل عليه، وحينئذ فيجب اتّباع الرسول في أمره كله، وتصديقه في كل ما أخبر به.

(والواجب شرعاً وعقلاً ألا يُعطى العقل أكبر من قدره، ولا تتجاوز به حدوده؛ فإن هذا إعناتاً له..، ولا يقدم على السمع ويحكّم فيه، كما هو منهج أهل الكلام والفلسفة، بل لا ينصب العداء بينهما أصلاً، ولا يصح القول بتعارضهما عند التحقيق، فالعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، بل يوافقه ويشهد له.

كما لا يهمل ولا يقلل من شأنه؛ فإن هذا تفريط مناف لنصوص الشرع، وإنما جنح إليه بعض المتصوفة، وأصحاب المنهج العبادي، وبعض المنتسبين إلى الحديث؛ منافرة منهم لما رأوا ما عليه أهل الكلام والفلسفة، من الإفراط في تحكيم العقل، والغلو في تعظيمه)[٢٢].

أقول: وبين هذين الاتجاهين منازل بعضها أقرب إلى الحق، وبعضها أبعد عنه، وكلما اقترب الإنسان من تعظيم الوحي واعتباره الأصل الأصيل، والعقل تبع له كان الأقرب إلى الحق، وكلما زاد التعظيم للعقل والمبالغة فيه فصاحبه الأبعد حتى لو لم يصل به الأمر إلى مقالة المتكلمين الصريحة في تقديم العقل

---

(٢١) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص ٤١
(٢٢) الأدلة العقلية النقلية ص ٤٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

على الوحي.

وهذه المنهجية المتوازنة هي التي سار عليها الإمام ابن تيمية في مشروعه العلمي، ونقده لمقالات المتكلمين ومنهجيتهم، فهو يقرر دلالة العقل على أصول الاعتقاد، ويبين أنها دلالة مجملة، وينقد من أهمل الدلالة العقلية أو رفضها من أهل الحديث، ويورد أمثلة كثيرة من القرآن والسنة عليها، وينقد المنهجية الكلامية بكافة مستوياتها في تعاملهم مع العقل والوحي، ويحدد أسباب ضلالهم عن الحق، والمآلات التي أوصلتهم لها هذه المنهجية الباطلة(٢٣).

يقول أبو المظفر السمعاني: (إنَّ الله تعالى أسَّسَ دينه وبناه على الإتباع، وجعل إدراكه وقبوله بالعقل، فمن الدين معقول وغير معقول، والإتباع في جميعه واجب. ومن أهل السنة من قال بلفظٍ آخر؛ قال: إن الله لا يعرف بالعقل، ولا يعرف مع عدم العقل، ومعنى هذا: أن الله تعالى هو الذي يُعَرِّفُ العبد ذاته، فيعرف الله بالله لا بغيره)(٢٤).

ويقول: (واعلم أنَّ فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنَّهم أسَّسُوا دينهم على المعقول، وجعلوا الإتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الإتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بني على المعقول لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئاً حتى يعقلوا)(٢٥).

والعناية بالاستدلال العقلي يفيد كثيراً في حالات الشكاك، والملحدين، والمتأثرين بشبههم؛ خاصة في زماننا المعاصر الذي زادت فيه موجات الشك والإلحاد، وأصبحت المنهجية المادية في التفكير هي السائدة، وغدت هي معيار العلم والمعرفة، فإن الفطرة التي خلق عليها الإنسان قد تفسد بالشكوك، أو الشبهات، أو الوساوس أو تأثير البيئة فيكون الاستدلال العقلي السليم هو العلاج النافع لهذه الحالات.

أما الحالة الطبيعية؛ فإنَّ الإنسان يولد على الفطرة، وحينئذ لا يكون هناك حاجة للاستدلال على ما تتضمنه من المعارف، ويكون الوحي غذاء ينمي روح الإنسان ويعلقه بالله، ويكون الاستدلال العقلي زيادة في الإيمان يورث زيادة اليقين، والرسوخ في معرفة الحق، وهو من زيادة العلم النافع الذي يزيد به

(٢٣) انظر: تفصيل ذلك في أعمق كتاب فكري حول العقل لدى المسلمين: درء تعارض العقل والنقل.
(٢٤) الانتصار لأهل الحديث نقلا عن الحجة في بيان المحجة ١/٣٤٤
(٢٥) المصدر السابق ١/٣٤٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الإيمان، ويبقى له حجمه في سـلم الأولويات العلمية يقول ابن تيمية في تفسـير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣] : (أخبر سـبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيراً، وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم)[٢٦].



(٢٦) مجموع الفتاوى ٤/١٠٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المبحث الثاني: الاستدلال العقلي بين المنهج السني والكلامي

المطلب الأول: الخصائص المنهجية للاستدلال العقلي السني والكلامي

تميز الاستدلال العقلي السني بكونه معتمداً على دلائل القرآن، وعليه فإنه يتميز بما تميز به الاستدلال القرآني، فالأدلة القرآنية التي تخاطب العقل الإنساني ذات طبيعة خاصة، ولها شخصية مستقلة متفردة، وهي داخلة في سياق الإعجاز القرآني الذي يدل على أن مصدره من الله تعالى، فإذا كان القرآن كلام الله تعالى، وهو معجز في نظمه، ومعانيه؛ فإن الأدلة العقلية فيه مشمولة بهذه الميزة التي لا يوجد لها مثيل في أي محاولة عقلية مهما كانت دقتها، ولهذا أصبحت الأدلة العقلية في القرآن ذات تميز فريد في نظمها، ودقتها، وبساطتها وغير ذلك من المميزات.

ويمكن الإشارة إلى بعض **الخصائص المنهجية التي تميزت بها الأدلة العقلية القرآنية**، ومنها:

١. **الربانية:** فالأدلة التي في القرآن مصدرها إلهي رباني، والله تعالى هو المستدل بها، وهو سبحانه من نظم مقدماتها، وربط بين الدليل ومدلوله، ولا أصدق من الله حديثاً، وليس من الدين والعقل أن نجعل أدلة البشر مثل أدلة الله تعالى، ويكفي أن تتميز الأدلة العقلية القرآنية بأنها من الله تعالى، فهذه الأدلة يشملها كل الأوصاف العظيمة التي وصف بها القرآن، فهي نور، وهدى، وبينات، وفرقان، وشفاء لما في الصدور، ورحمة للعالمين ونحو ذلك من الصفات الجليلة، فأي منزلة تضاهي هذه المنزلة؟! وأي دليل مثل هذه الأدلة؟! وهذه الأدلة تتضمن الهداية كلها، ومعارضها ضلال وهوى، يقول تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥].

والأدلة البشرية مهما بلغت من جودة الصناعة فإنها لا توازي الأدلة الربانية، والمقارنة بينهما كالمقارنة بين الخالق العظيم والمخلوق الضعيف، وقد أسرف التفتازاني عندما زعم أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، دليل خطابي، وليس دليلاً برهاني[٢٧]، واعتبره كثير من العلماء إساءة بالغة

(٢٧) انظر: شرح العقائد النسفية (ص٢٩).

لله تعالى وكتابه، وكفره بعضهم بسبب ذلك(٢٨).

٢. **الفطرية**: فإن هذه الأدلة متوافقة مع الفطرة التي خلق الله الإنسان عليها؛ كما قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٠]، وفي الحديث: (كل مولود يولد على الفطرة)(٢٩)، وفي رواية: (على هذه الملة)(٣٠)، وفي رواية أخرى: (على فطرة الإسلام)(٣١)، فالأمر الإلهي –ومنه القرآن– منسجم مع الخلق –ومنه الفطرة– كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وهذه الأدلة تذكر بالميثاق الأول الذي أخذه الله على بني آدم، وبقي محفوراً في نفوسهم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ولهذا يجد المستمع لها من القبول النفسي ما لا يجده في غيره.

ومن الأمثلة الماتعة في هذا قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فهذا استدلال عقلي بالخلق على الخالق، وقد حرك هذا الدليل الفطرة البشرية من خلال الاستفهام التقريري الدال على النفي، يعني كيف يكون هناك شك في استحقاقه للوجود والعبادة وهو خالق السموات والأرض، وهذا مما تأباه الفِطَر السليمة، والطبيعة المستقيمة، ووجه ذلك أن أي حادث فلا بُدَّ له مُحدِث، وأي أثر فلا بُدَّ له من مُؤَثِّر، فالطفل إذا ضُرِبَ سأل عن ضاربه، ولا يقبل بدعوى أنَّه حادث بلا فاعل؛ لأنَّ في فطرته أنَّ كل أثر لا بُدَّ له من مُؤَثِّر ضرورة دون الحاجة إلى استدلال عقلي.

٣. **الإيمانية**: لأن منطلقها الإيمان بالله وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهي أدلة إيمانية تهدي إلى مقامات الإيمان ومنازله العظيمة حباً، وخوفاً، ورجاء، وتوكلاً، وقد تميزت بكونها أدلة لا تقف عند المعرفة المجردة بل تتجاوزها إلى إيمان القلب، وتزكيته، وزيادة نوره، وبها تحصل لذة القلب الإيمانية، ولذة العقل المعرفية.

٤. **اليقينية**(٣٢): فهي أدلة لا تقبل الشك، والاعتراض، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾

---

(٢٨) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/٤٤٨).
(٢٩) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣٠) رواه مسلم (٢٦٥٨) من رواية ابن نمير.
(٣١) رواه ابن حبان في صحيحه (١٣٢)، والحاكم في المستدرك ٢/ ١٢٣ بإسناد صحيح.
(٣٢) انظر: الصواعق المرسلة ٢/٤٦٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

[النساء:١٢٢]، وقال تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢]، وأدلته لا يأتيها الباطل، ولا يتطرق إليها الخلل لأنها من حكيم حميد، ولهذا جاء وصف أدلته بأنها برهان، وسلطان، وحجة، وبينة، وآية، وكذلك هي أدلة قاطعة للشكوك والشبه، ملزمة للجاحد و المعاند، كما في محاجة إبراهيم عليه السلام للنمرود في إحياء الموتى، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة:٢٥٨].

٥. **الواقعية**: فالأدلة القرآنية تستدل بأدلة ملموسة مشاهدة تدل دلالة مباشرة على مدلولها، فأفراد الخلق كالسموات والأرض والجبال والشجر ونحوها تؤخذ الدلالة منها بشكل مباشر على خالقها، وهكذا دلائل النبوة تدل بذواتها على أن من جاء بها رسول، ولهذا سميت الأدلة العقلية في القرآن [آية]، وسميت معجزات الأنبياء [آيات]، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (وهي تستلزم بنفسها ما هي آية عليه، من غير توسط حدّ أوسط ينتظم به قياس مشتمل على مقدمة كلية؛ كالشعاع فإنه آية الشمس، وكذلك النبات للمطر في القفر، والدخان للنار، وإن لم ينعقد في النفس قياس، بل العقل يعلم تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بالتلازم قد يكون فطرياً، وقد لا يكون)[٣٣]، وبهذا افترق البرهان العقلي في القرآن عن القياس المنطقي الشمولي[٣٤].

٦. **التأثير والإقناع**: فالأدلة العقلية القرآنية تتميَّز بمخاطبة العقل والقلب معاً، فهي تؤثر في العقل من جهة الإقناع، وفي القلب من جهة التأثير، وهذا الاجتماع يندر وجوده في الأدلة، يقول الغزالي: (..حجج القرآن من الكلمات اللطيفة المؤثرة في القلوب، المقنعة للنفوس، دون التغلغل في التقسيمات والتدقيقات التي لا يفهمها أكثر الناس، وإذا فهموها اعتقدوا أنها شعوذة وصناعة تعلمها صاحبها للتلبيس)[٣٥]، ولوجود الأثر النفسي ظن بعض الفلاسفة أن حجج القرآن خطابية، وليست برهانية، وهذا خطأ في فهمهم فإن الحجج القرآنية يقينية من حيث المادة والنتيجة، والتأثير النفسي والعاطفي زيادة في الدليل وليس منافياً ليقينيته.

---

(٣٣) مجموع الفتاوى ٧٤٠/٢
(٣٤) انظر: الادلة العقلية النقلية ص١٠٣
(٣٥) قواعد العقائد ص١١٠

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

٧. **السهولة والوضوح**(٣٦): فأدلة القرآن لا تخاطب نخباً منطقية أو فلسفية، بل تخاطب عموم الناس بأدلة يقينية يقدر على فهمها من تدبرها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، وشرطها هو حضور القلب والعقل، وصدق النية والبعد عن الهوى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧]، ولهذا كانت الأدلة مباشرة لا تتضمن أي التواء، وهي خالية من التعقيد، أو كثرة المقدمات، أو التجريد العقلي الذهني الذي لا يرتبط بالواقع، ومن علامات السهولة أنه يجعل الدليل مما يعرفه الكافة، ومما يراه جميع الناس كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية:١٧-٢٠]، فهذا الاستدلال سهل ويسير لأنه بما يراه الإنسان، فالإبل، والسماء، والجبال، والأرض ليست مجهولة، ووجه الدلالة فيها هو الخلق، والصيغة التي نبه بها القارئ هو الاستفهام الذي يحفز العقل والقلب، ويحرك التفكير، وهو استدلال بأدلة ملموسة محسوسة وليست ذهنية تحتمل الظن أو الوهم، والعمل العقلي هو في استخراج دلالة الموجود على الغيب، وهي دلالة غير عسيرة على المستدل بها.

٨. **التنوع والكثرة**(٣٧): فقد اشتمل القرآن على كافة الآيات والبراهين على العقيدة، وكلما كانت الحاجة إلى أمر من الأمور ضرورية أصبحت متوفرة بكثرة بالغة، وبأشكال مختلفة، وهذا ما نجده في أدلة القرآن، وقد ذكر العلماء قولاً مبنياً على الاستقراء والتتبع، وهو قولهم: (اشتمل القرآن الكريم على جميع أنواع البراهين، والأدلة، وما من برهان وتقسيم وتحذير تبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به)(٣٨)، فقد جاء بعضها بصيغة التقرير، أو الإنكار، أو الخبر، أو المخاطب أو المتكلم، وبعضها بالسمع أو البصر، وأخرى بالقول، أو بالفعل ... وهكذا من طرق التنوع، يقول تعالى في سعة تنوع الآيات والبراهين وكثرتها: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

٩. **الاختصار والإيجاز**(٣٩): فأدلة القرآن تأتي دائماً مكتملة لا تحتاج إلى مراجعة غيرها من خارجها،

---

(٣٦) انظر: المعجزة الكبرى لأبي زهرة ص٣٨٧، منهج القرآن الكريم في إقامة الدليل والحجة ص١٢٤

(٣٧) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص١٠٩، والدلالة العقلية في القرآن ص ١٣٢

(٣٨) نقله السيوطي عن العلماء، الإتقان ١٩٥٤/٥

(٣٩) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص١١٥

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

وتأتي قليلة المقدمات لأنها لا تتضمن الاستدلال على المقدمات الضرورية فيكون فيها اختصار، يقول ابن أبي العز الحنفي: (وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها، والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما عليه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه الطريقة البرهانية)[٤٠]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور:٣٦]، فهو برهان وجيز لا يحتاج إلى ارتباطات خارجية، قليل الكلمات، موصل للمقصود بلا عناء، ومن الإيجاز في الاستدلال القرآني قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

وهذه الخصائص للأدلة العقلية القرآنية انعكست في الاستدلال السني بصورة جلية، وخاصة في اليسر والسهولة والفطرية والمباشرة ونحوها، وهذه الخصائص التي نعتبرها مميزات للاستدلال العقلي السني يراها المتكلمون سطحية، وبساطة، وهي مبادئ النظر العقلي وليس عمقه ودقته، ولهذا أصبح لأدلتهم العقلية سمات منهجية مختلفة عن الاستدلال العقلي السني.

السمات المنهجية المشتركة لدي مذاهب المتكلمين في الاستدلال العقلي على العقيدة:

فالقارئ لمذاهب المتكلمين العقدية، وكتبهم الكلامية لا تخطئ عينه مجموعة من السمات والأوصاف المشتركة بينها، مهما تعددت مذاهبهم، واختلفت آراؤهم، وفيما يلي إشارة إلى بعض هذه السمات في الدلائل التي استعملوها في تقرير العقائد، ورد الآراء المعارضة لمقالاتهم، ومنها:

١. **غائية الاستدلال العقلي**: ويتبين هذا بتتبع المسائل الأولية في الفكر الكلامي، فأول مسألة ترجع إليها كافة المسائل العقدية هي مسألة معرفة الله تعالى، وقد قرروا أنها مسألة نظرية استدلالية، وليست ضرورية فطرية، وبناء على هذا كان أول واجب على المكلف –عندهم– النظر العقلي الموصل إلى معرفة الله إذا بلغ أو ميّز[٤١]، وبناء عليه قاموا بتقرير [دليل حدوث الأجسام] الشهير الذي أصبح الأصل العقدي في الفكر الكلامي، وصبغ المنهجية الكلامية بتفريعات عقلية تفصيلية، وغدا هو الدليل العقلي الكلي المعتمد في باب الإلهيات.

---

(٤٠) شرح الطحاوية ٣٨/١

(٤١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص ٣٩، الإنصاف ص٣٣، شرح الجوهرة ص ٣٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

وقد قرروا أن مسألة وجود الله وصفاته، وربوبيته، وإثبات النبوة لا يمكن الوصول إليها إلاّ بالاستدلال العقلي، فأصبح غاية العلم الإلهي، ولا يمكن الاعتماد على الوحي إلاّ بالاعتماد على الاستدلال العقلي.

وهذا النظام الفكري لم يجعلوه خاصاً بمن لا يقر بأصل الشرع من أهل الأديان، أو الملاحدة باعتبار أنهم لا يعترفون بالوحي ابتداءً؛ بل أصبح منهجاً عاماً لكل المسلمين، فقد اعتذر بعض العلماء عن الإغراق الهائل في العقليات في الخطاب الكلامي بأن القوم اضطروا لذلك بسبب أن المجادِلين لهم من أهل الأديان والإلحاد لا يذعنون للنص الشرعي، وهذا الاعتذار لم يعد مجدياً بعد أن جعلوا الاستدلال العقلي واجباً على كل المسلمين، وفسقوا العوام، وأثّموهم، وكذلك من وصل إلى معرفة الله بغير الاستدلال العقلي، ووصل بالبعض إلى درجة التكفير!![٤٢].

وكان الكلام أول الأمر في جنس الدليل العقلي؛ ثم تحول إلى دليل معيّن، وهو [دليل الحدوث]، وأصبح هو العقل ذاته في استعمالاتهم، وحرفوا النصوص الشرعية عند مخالفته لها، وقدموه عليها.

وهذا التركيب المنهجي في تقرير العقائد مخالف لمنهج الأنبياء والمرسلين، ومعارض لطريقة الصحابة الأكرمين، وهو نقطة فارقة، وصفة تميز اختلاف منهج الأنبياء والصحابة عن المنهج الكلامي، ولهذا اعتبره العلماء بدعة في الدين[٤٣]، وإنما صار بدعة لأنه يتضمن تركيباً صناعياً أوجبوه على المسلمين وأثّموا وضللوا مخالفه بلا سنة ثابتة، أو هدي صحيح، وليس معنى ذلك أنه لا يجوز اختراع أدلة صحيحة على معان صحيحة، فلا يقول بذلك أحد من المسلمين.

وتبديع أدلة المتكلمين لا لكونها جديدة؛ وإنما لكونها تتضمن معان باطلة، وعقائد ضالة، وقد اكتفى بعض المتكلمين كأبي الحسن الأشعري بوصفها بالابتداع مع اعتقاده بصحتها[٤٤]، وهذا خلل منهجي، وفهم غير سليم لمنهج السلف.

٢. **دلالتها على البدع، وتحريف الشريعة:** فقد دلت الأدلة العقلية الكلامية على نفي الصفات، والقدر، والرؤية، والقول بخلق القرآن، ونحوها من العقائد الضالة المخالفة للسنة.

٣. **الصعوبة والتعقيد:** فكل من يطالع كتب الكلام يجد الصعوبة البالغة في فهم مقصودهم، والتعقيد الكبير في أساليب وسياقات أدلتهم، وتجد الباحث يكرر الموضع المقروء أكثر من مرة حتى يستوعب مقاصد

---

(٤٢) انظر: شرح العقيدة الكبرى للسنوسي ص٢٩-٣١، حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد ص٧٧.
(٤٣) انظر: أحاديث في ذم الكلام وأهله (ص٨٦، ٩٩).
(٤٤) انظر: رسالة إلى أهل الثغر ص ١٣٤، ١٨٢، ١٩٢، وقد أكد ذلك ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٠٣ وما بعدها

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المسائل والدلائل العقلية فيها، وتحتاج إلى ممارسة طويلة، ومعاناة مزعجة بسبب التعقيد اللفظي، والغموض المصطلحي والسياقي في المفردات والتراكيب، وآليات الاستدلال.

٤. **التناقض**: (فإنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر)[٤٥]، وهذه صفة البدعة المعارضة للشريعة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، ومن تناقضاتهم أنهم يستدلون بالدليل في موضع وينكرون الاستدلال به في موضع آخر، ومن ذلك الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد في إثبات الصفات المعنوية لله تعالى[٤٦] وغيرها، بينما يرفضون دلالته كدليل صحيح في موضع آخر[٤٧]، وذكر ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع[٤٨].

٥. **تضعيف الأدلة النقلية**: فقد ألغوا دلالة القرآن والسنة على الاعتقاد، أما القرآن فلم يجادلوا في يقينية الثبوت باعتبار أنه متواتر، ولكنه ظني الدلالة لأن دلالات الألفاظ لا تفيد اليقين إلا بعد تجاوز مجموعة من الاشتراطات منها عدم التخصيص أو الإضمار أو المجاز أو المعارض العقلي ونحوها، ولا يكاد يخلو نص من أحد الشروط، أما السنة فإن كانت متواترة –وهي نصوص قليلة– فشأنها مثل القرآن لا يحتج بها في العقائد بسبب ظنية الدلالة، وإن كانت آحاداً –وهي الأكثر– فلا يحتج بها لأنها ظنية الثبوت والدلالة، وبالتالي فالمتكلمون لا يثقون في الاستدلال بالأدلة النقلية لأنها إما ظنية الدلالة أو الثبوت والدلالة معاً.

وأصبحت الأدلة العقلية –عندهم– هي الأصل في الاستدلال على الإلهيات، والعقل أصل النقل، فلا يمكن معرفة صحة الأدلة النقلية إلا بمعرفة الصانع، وصفاته، ودلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وهذا لا يتم إلا بالعقل، وعند حصول التعارض بين العقل والنقل فيقطع بمقتضى الدليل العقلي، ثم النقل إما يكون غير صحيح أو يؤول على سبيل التبرع على حد تعبير الرازي في قانونه الكلي.

وقد أصلوا أصولاً عقلية وجعلوها حاكمة على أدلة الكتاب والسنة، وكفروا وضللوا من خالف هذه الأصول المبتدعة[٤٩].

---

(٤٥) نقض المنطق ص ٤٢
(٤٦) انظر: الإرشاد ص٦١
(٤٧) انظر: البرهان ١/ ١٣٠
(٤٨) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٢٦.
(٤٩) انظر درء التعارض ٢٢٧/١

ثم اشتغلوا بمعاول التأويل في النصوص، ونسبوا التجهيل إلى الأنبياء(٥٠)، وحرفوا نصوص الوحي كما حرفوا مسائله، ولم يعيروا اهتماماً بها، ولا عظموها حق تعظيمها، ولا استسلموا لدلالتها ومعانها، ولهذا تجد الكتب الكلامية خالية من النصوص الشرعية، ولم يشتغل المتكلمون بها، وذكر ابن تيمية $ أن بعضهم لا يفرق بين الآية والحديث(٥١)، ونقل عن أبي حامد الغزالي أنه قال عن نفسه [أنا مزجي البضاعة في الحديث]، ويتبن ذلك من خلال كتابه إحياء علوم الدين الذي ملأه بالأحاديث الموضوعة والضعيفة والواهية.

وقد قال بعضهم إن التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر!!(٥٢).

٦. **نسبة الأدلة العقلية الباطلة إلى الوحي**: فقد زعموا أن دليل الأعراض متضمن في استدلال الخليل عليه السلام على قومه بأفول الشمس والقمر، وزعموا أن قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ يدل على دليل التمانع، وغيرها من الاستدلالات.

٧. **المصطلحات المجملة**: مثل مصطلحات الجسم، والعرض، والجوهر، والجهة، والتحيز، والأجزاء، والأبعاض، ونحوها، بل استعملوا مصطلحات شرعية بغير الوضع الشرعي لها؛ كالتوحيد، والقدر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعد والوعيد، وهذه المصطلحات المجملة تشتمل على حق وباطل، ومن خلالها يمرر كثير من العقائد الضالة، ولهذا لا يجوز الإقرار بها قبل الاستفصال، وطلب التفصيل واجب حتى يتبين المعنى الصحيح ويقبل، ويرد ما فيها من المعاني الباطلة(٥٣).

٨. **الحيرة والاضطراب**: وهي سمة بارزة في استدلالاتهم، وقد اعترفوا بأن أدلتهم وأقيستهم العقلية في أمور الربوبية لا تفضي إلى اليقين والعلم(٥٤)، (ولهذا قال ابن رشد الحفيد: ومن الذي قال في الإلهيات ما يعتد به؟، وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الكبار يزيف حجج الطوائف ويبقى حائراً أو واقفًا)(٥٥)، ولم تغن عنهم شيئاً الأدلة العقلية التي يسمونها قواطع يقينية، ويعتبرونها حقاً محضاً لا يقبل الشك.

---

(٥٠) انظر المصدر السابق ٢٤/١
(٥١) انظر مجموع الفتاوى٤/٧١-٧٢
(٥٢) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين ٩/٣، وشرح الكبرى للسنوسي ص ٥٠٢
(٥٣) درء التعارض ١/ ٢٠٨
(٥٤) انظر الاستقامة ١/ ٧٩
(٥٥) انظر درء التعارض ١٦٢/١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

وبسبب الحيرة والاضطراب رجع كثير من المتكلمين عن علم الكلام وأدلته العقلية، وندموا ندماً شديداً على ضياع العمر فيه ومن ذلك قول أشهرهم وأكثرهم تأليفاً في علم الكلام الفخر الرازي، وهو يتكلم عن العلم الإلهي وسماه: [اللذات العقلية]: (وأما اللذات العقلية فلا سبيل إلى الوصول إليها، والقرب منها، والتعلق بها، فلهذه الأسباب نقول: ليتنا بقينا على العدم الأول، وليتنا ما شهدنا هذا العالم، وليت النفس لم تتعلق بهذا البدن، وفي هذا المعنى قلت:

نهايةُ إقدامِ العقول عِقالُ ... وأكثرُ سعيِ العالَمين ضلالُ
وأرواحنا في وحشةٍ مِن جُسومِنا ... وحاصلُ دنيانا أذىً ووبالُ
ولم نستفد مِن بحثنا طولَ عمرنا ... سوى أن جَمعنا فيه قيلَ وقالوا

واعلم أني بعد التوغل في هذه المضائق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق والاستدلال بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود رب العالمين، ثم المبالغة في التعظيم من غير خوض في التفاصيل، اقرأ في التنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، واقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].. وعلى هذا فقس)(٥٦)، وقال: (ومقرّ بأن عقلي وفهمي قاصر عن الوصول إلى كنه حقيقة ذرة من ذرات مخلوقاتك)(٥٧).

وبهذا يتبيَّن الفارق بين خصائص الاستدلال العقلي السُّنِّي وما يشتمل عليه من الربانية والإيمانية والفطرية، واليُسْر والسهولة ونحوها، وما يدل عليه من الحق الموافق لمعاني الكتاب والسنة، وبيَّن الاستدلال

---

(٥٦) رسالة ذم لذات الدنيا ص ٢٦٣ (مطبعة بريل تحقيق أيمن شحاته)، وقد ذكر هذه الأبيات ابن تيمية في درء التعارض ١٦٢/١، وغير هـ، وقد شكك في هذه الأبيات حسن السقاف في كتابه صحيح شرح العقيدة الطحاوية (ط ٤، دار الإمام الرواس بيروت لبنان) ص ٦٦–٦٧، وزعم أنها من نظم ابن تيمية، واعتمد على كلام الشيخ محمد رشاد سالم محقق درء التعارض بأنه لم يجد كتاباً للرازي بهذا العنوان، وزعم أن الكتاب منحول على الرازي، والحقيقة أن الأبيات نقلها كثيرون قبل ابن تيمية منهم ياقوت الحموي في معجم الأدباء (ت د احسان عباس، دار الغرب الإسلامي) ٦/ ٢٥٩٠ وغيره، وقد أثبت الزركان في كتابه الشهير: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٧٨ كتاب رسالة في ذم لذات الدنيا، وصياغة الرسالة تدل على أنها من تأليف الرازي، ثم طبع محققاً بعد ذلك، ومحققه لا يمكن أن يتهمه السقاف وغيره بمعاداة الأشاعرة، وطبع في أوروبا وليس عند السلفيين!!

(٥٧) المصدر السابق ص ٢٦٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

العقلي الكلامي الصعب المعقد المشتمل على الغموض والتناقض الموصل إلى البدع وتحريف الشريعة، وما يؤول إليه من الحيرة والاضطراب، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

المطلب الثاني: الطرق الاستدلالية العقلية السنية والكلامية

انطلق أهل السنة والجماعة من الاستدلال العقلي القرآني، وقد تنوعت الطرق الاستدلالية القرآنية بالعقل على القضايا العقدية، وتنوع معها أسلوب العلماء في عرضها، وذكر أنواعها، ويمكن ذكر أهم هذه الطرق فيما يلي:

١. **الأقيسة العقلية:** مادة الأقيسة العقلية في القرآن موجودة في [أمثال القرآن]، ويبين ذلك أنَّ (القياس ضرب مثل، وأصله تقديره، فضرب المثل للشيء تقديره له، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء)(٥٨)، والقياس والمثل يقومان على الشبه بين أمرين لوجود رابط صحيح بينهما.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأمثال المضروبة في القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً، ومنها ما لا يسمى بذلك(٥٩)، ثم بين أن ضرب الأمثال نوعان هما نوعا القياس:

أحدهما: الأمثال المعينة التي يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود؛ كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة:٢٦١]، وهو من جنس قياس التمثيل، وهذا النوع بضع وأربعون مثلاً.

والنوع الثاني: الأمثال الكلية، وهذه التي أشكل تسميتها أمثالاً، كما أشكل تسميتها قياساً، ولا بُدَّ فيها من خبرين هما قضيتان وحكمان، وأنه لا بُدَّ أن يكون أحدهما كلياً، فضرب المثل الذي هو القياس لا بد أن يشتمل على خبر عام، وقضية كلية، وذلك هو المثل الثابت في العقل الذي تقاس به الأعيان المقصود حكمها(٦٠)، هو من جنس قياس الشمول.

يقول تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٣]، فهذه الآية تبين ارتباط الأمثال بالأقيسة العقلية، (فالقياس في ضرب الأمثال من خاصة العقل، وقد الله في فطر

(٥٨) مجموع الفتاوى ١٤/٥٥
(٥٩) مجموع الفتاوى ١٤/٦٥
(٦٠) مجموع الفتاوى ١٤/ ٥٦ – ٥٩

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين، وإنكار التفريق بينهما، والفرق بين المختلفين، وإنكار التسوية بينهما)[٦١].

ومن أمثلة الأقيسة العقلية: قياس العكس، وهو (نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه)[٦٢]، يقول تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل:٧٥-٧٦]، فهذان مثلان مضروبان يدلان على نفي الإلهية عن الأصنام لانتفاء علة الحكم وهو القدرة التامة على كل شيء التي هي من خصائص الله تعالى[٦٣]، **وقياس العلة** وهو (أن يحمل الفرع على الأصل بالمعنى الذي يتعلق به الحكم، وذلك مثل قياس النبيذ على الخمر بعلة أنه شراب فيه شدة مطربة)[٦٤]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، وتشبيه خلق عيسى بخلق آدم هو من باب تشبيه الغريب بالأغرب، فكيف يستنكر وجود عيسى من أب من يؤمن بوجود آدم من غير أب ولا أم، وقد يسميه البعض [**القياس الإضماري**] لحذف بعض مقدماته.

ومعيار الأقيسة العقلية المستعملة في حق الله تعالى ما يدل على الأولوية نفياً، وإثباتاً، وهو أن يكون الحكم المطلوب إثباته أو نفيه أولى من الصورة الموجودة في الدليل، ولا يصلح استعمال القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع في علة واحدة، أو في قضية كلية تستوي فيها أفرادها.

يقول ابن تيمية : (ولهذا كانت طريقة الأنبياء –صلوات الله عليهم وسلامه– الاستدلال على الرب تعالى بذكر آياته، وإن استعملوا في ذلك القياس استعملوا قياس الأولى، لم يستعملوا قياس شمول تستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض، فإن الرب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده، بل ما ثبت لغيره من كمال لا نقص فيه فثبوته له بطريق الأولى، وما تنزه عنه غيره من النقائص فتنزهه عنه

(٦١) إعلام الموقعين١/ ١٧٧
(٦٢) انظر: قياس العكس عند الأصوليين، للدكتور سلمان الجبوري، المبحث الثاني.
(٦٣) انظر: إعلام الموقعين ١/ ١٦١
(٦٤) المعونة في الجدل ص ٣٦٥

بطريق الأولى)[٦٥].

ويقول أيضاً: (والأقيسة العقلية –وهي الأمثال المضروبة كالتي تسمى: أقيسة منطقية، وبراهين عقلية، ونحو ذلك– استعمل سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله سبحانه وتعالى ما هو الواجب، وهو ما يتضمن نفياً وإثباتاً بطريقة الأولى، لأن الله تعالى وغيره لا يكونان متماثلين في شيء من الأشياء، لا في نفي ولا في إثبات، بل ما كان من الإثبات الذي ثبت لله تعالى ولغيره، فإنه لا يكون إلا حقاً، متضمناً مدحاً وثناءً وكمالاً، والله أحق به، ليس هو فيه مماثلاً لغيره، وما كان من النفي الذي ينفى عن الله وعن غيره، فإنه لا يكون إلا نفي عيب ونقص، والله سبحانه أحق بنفي العيوب والنقائص عنه من المخلوق، فهذه الأقيسة العادلة، والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة)[٦٦]، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

ويشترط في صحة القياس ثبوت علة الحكم، أو دليلها، ولا يصح الاستدلال بمطلق الشبه الذي يسمى قياس الشبه، ولم يستدل به إلا أهل الباطل كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف:٧٧] [٦٧].

٢. **التعميم ثم التخصيص،** وهو (أن تُذْكر قضية عامة، وتؤدي إلى إثبات الدعوى بإجمالها، ثم يتعرض المستدل إلى جزئيات القضية فيبرهن على أنَّ كل جزء منها يؤدي إلى إثبات الدعوى المطلوب إثباتها، أو أنها في مجموعها تؤدي إثبات الدعوى)[٦٨].

مثال ذلك قوله تعالى[٦٩]: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا وَسَلَكَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلٗا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرۡعَوۡاْ أَنۡعَٰمَكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ مِنۡهَا خَلَقۡنَٰكُمۡ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ وَمِنۡهَا نُخۡرِجُكُمۡ تَارَةً أُخۡرَىٰ﴾ [طه:٤٩–٥٥]، والاستدلال بالتعميم مأخوذ من قوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾، ثم جاء التخصيص بعد ذلك، ثم قال سبحانه:

---

(٦٥) الرد على المنطقيين ص ١٥٠
(٦٦) بيان تلبيس الجهمية ٢/٥٣٦، وانظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٩٧، ورسالة الأكملية (الجزء السادس من الفتاوى)
(٦٧) انظر: إعلام الموقعين ١/ ١٨١، ١٩٨، وينظر: الأدلة العقلية النقلية ص ١٢٢
(٦٨) المعجزة الكبرى ص ٣٧٥
(٦٩) انظر: المعجزة الكبرى ص ٣٧٥

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾.

٣. **السبر والتقسيم**، فالتقسيم هو حصر الأوصاف، والسبر هو اختبارها وفحصها لإبطال الباطل، وتصويب الحق، ويشترط في صحته أن تكون القسمة حاصرة، ومن أمثلة استعماله قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، وقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١][(٧٠)].

٤. **الاستدلال بالأجزاء والآثار**[(٧١)]، وهذه الطريقة هي من أشهر الطرق، وأكثرها استعمالاً، فإنَّ أجزاء المخلوقات الكثيرة، والآثار التي أودعها الله تعالى في هذا العالم تدل دلالة دقيقة مباشرة على وجود الله تعالى، وكماله، واستحقاقه للعبادة، كما تدل على صدق رسله، والمعاد الأخروي، وأوجه الدلالة منها متنوعة يعز حصرها، ومن ذلك الاستدلال بالسموات، والأرض، والجبال، والشجر، والدواب، والشمس، والقمر ونحوها[(٧٢)]

٥. **الحاجة إلى الدليل والبرهان**[(٧٣)]، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف:٢٠] ، فالعلم لا يكون علماً سواءً إثباتاً أو نفياً إلا إذا كان مبنياً على دليل صحيح، وأي اعتقاد لا يقوم على دليل صحيح فإنه لا يكون اعتقاداً صحيحاً، وبهذا أبطل الله تعالى دعوى المشركين في استحقاق أصنامهم للعبادة بأنها دعوى عارية عن الحجة والبرهان، وهذا دليل بطلانها.

وهذه منهجية قرآنية ثابتة، ولهذا ينهى عن القول بغير علم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، ويذم الجدال والاستدلال بلا علم كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج:٣].

وقد تنوعت مسالك أهل العلم في عرض الطرق الاستدلالية العقلية في القرآن، وهي متداخلة ومتشابهة

---

(٧٠) انظر: الأدلة العقلية النقلية ص ١٣٣–١٣٥، وفيه أمثلة لاستعمال السلف الصالح لهذه الطريقة.

(٧١) انظر: المعجزة الكبرى ص٢٥٣–٢٥٤

(٧٢) انظر تفصيل ذلك في: الأدلة العقلية النقلية ص٢١٣–٢٨٠

(٧٣) أنظر: الأدلة العقلية النقلية ص١٣٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

وما تقدمت الإشارة إليه كافية في بيان الغاية بإذن الله تعالى[٧٤].

أما المتكلمون فقد استعملوا طرقاً عقلية متعددة في إثبات العقائد خاصة التي لا تثبت –عندهم– إلا بالعقل، كإثبات وجود الله تعالى، وحياته، وعلمه، وقدرته، ولإثبات حدوث العالم، والمعجزة الدالة على صدق الرسول، وقد كان للأشاعرة القدح المعلى فيها؛ وإن استعملها المعتزلة أيضاً ولكنهم لا يضاهونهم في ذلك.

وعند تتبع الطرق العقلية في الاستدلال نجد أنها تصل إلى أحد عشر طريقاً، وليست مجموعة في مصدر واحد بل هي موجودة في مصادر متعددة، وهي: قياس الغائب على الشاهد، وإنتاج المقدمات النتائج، السبر والتقسيم، والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه، والإلزامات، وبطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول، والاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله، وقياس الأولى، والاستدلال بالقياس المنطقي، والبرهان المستد[٧٥]، وبرهان الخلف[٧٦].

وسوف نعرض لأهمها طلباً للاختصار، والتركيز، ولهذا سيكون حديثنا فيما يلي:

١. **قياس الغائب على الشاهد**: عرف الباقلاني هذا النوع من أنواع الاستدلال العقلي بقوله: (أن يجب الحكم والوصف للشيء في الشاهد بعلة ما، فيجب القضاء على أن كل من وصف بتلك الصفة في الغائب فحكمه في أنه مستحق لها لتلك العلة حكم مستحقها في الشاهد، لأنَّه يستحيل قيام دليل على مستحق الوصف بتلك الصفة مع عدم ما يوجبها)[٧٧].

وذكر النشار أن هذا هو الاستدلال الأصولي، فالأصل هو الشاهد وهو المقيس عليه، والفرع هو الغائب وهو المقيس، والجامع بينهما العلة عند الأصوليين في القياس، وزاد المتكلمون: الجمع بالشرط والدليل والحد والحقيقة[٧٨].

---

(٧٤) انظر: المعجزة الكبرى ص٢٧١، مناهج الجدل في القرآن الكريم ص ٧٣، الدلالة العقلية في القرآن ص٨٣، فنجد مثلاً الشيخ محمد أبو زهرة $ يجعلها في الطرق التالية: (الاستدلال بالتعريف، الاستدلال بالتجزئة، التعميم ثم التخصيص، العلة والمعلول، المقابلة، الاستدلال بالتشبيه والأمثال).

(٧٥) استد نظره أي: استقام وقوي.

(٧٦) انظر في هذه الطرق المصادر التالية: البرهان – للجويني – ١/١٢٦-١٢٧، ١٣١، ١٥٧، المواقف ص ٣٧، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٣٢- ١٤٠، منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص١٤١-٢٢٦

(٧٧) التمهيد ص ١٢

(٧٨) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٣٢-١٣٣، وانظر تفصيلاً مبيناً لهذه الجوامع مع أمثلتها: منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص ١٤٧ وما بعدها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

والجوامع ضرورية في صحة قياس الغائب على الشاهد، وبدونها يفضي القياس إلى التمثيل والتعطيل والزندقة(٧٩).

ومن أمثلة هذا القياس: أنه إذا كانت العالمية موجودة فيمن له العلم، وعلة ذلك العلم في الشاهد؛ فإنَّه يجب أن يكون كذلك في الغائب(٨٠)، والجامع بينهما العلة، ومن الأمثلة أيضاً: أن العلم مشروط بالحياة في الشاهد، فكذلك الغائب(٨١)، والجامع بينهما الشرط.

ومنها: أن الأحداث الموجودة دليل على محدثها في الشاهد فيطرد ذلك في الغائب بجامع الدليل(٨٢).

وفي تقويم هذا القياس يقول ابن تيمية: (قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل، فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك)(٨٣).

وقد ذكر ابن تيمية أيضاً الاعتراض على هذا القياس بأنه لا يجوز أن يسمى الله غائباً وهو القائل: ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف:٧]، ورده بأن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية التي يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا، ولا يصح اعتبار الله تعالى غائباً بمعنى أنه لا يدركنا فهو شهيد وعالم بكل شيء، ولكن يصح أن يكون غائباً عنا بمعنى أننا لا ندركه، والله عز وجل ليس بغائب وإنما لما لم يره العباد كان غيباً، وهناك فرق بين الغيب والغائب، فغائب اسم فاعل والله شاهد وليس بغائب، وأما الغيب فمصدر ويأتي بمعنى المغيب عنه وهو الذي لا يشهد، ويأتي بمعنى اسم الفاعل، والتسمية بالغيب تسمية قرآنية صحيحة تدل على انتفاء شهودنا له، والذين يستعملون لفظ الغائب يعنون الغائب عنا فلا نراه، ولهذا (فلو قالوا قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ ولكن موافقة في المعنى، فلهذا حصل في إطلاقه التنازع)(٨٤).

وعلى هذا فهذا القياس ليس عليه اعتراض إذا استعمل بشروطه السابقة، ولكن هذا القياس لم يكن

---

(٧٩) انظر البرهان ١/١٢٧
(٨٠) انظر: مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص ١٣٣
(٨١) انظر: الإرشاد ص٨٣
(٨٢) انظر: المصدر السابق ص ٨٤
(٨٣) بيان تلبيس الجهمية ٢/٤٩٥
(٨٤) مجموع الفتاوى ١٤/ ٥٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

هو الطريق القرآني في الاستدلال[٨٥].

٢. **إنتاج المقدمات النتائج**: المقصـــود بهذا الطريق أن المقدمة الواحدة تُنْتِجُ نتيجتها، وهذا بخلاف كلام المناطقة الذين يشـــترطون مقدمتين حتى تحصـــل النتيجة، وهذه أحد الفروق المنهجية التي خالف فيها المتكلمون المناطقة، ومن الأمثلة على هذا الطريق ما ذكره الجويني بقوله: (وأما بناء النتائج على المقدمات فهو كقولنا: الجواهر لا تخلو من حوادث مســـتندة إلى أولية، فهذه هي المقدمة، والنتيجة: أن ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها)[٨٦].

وأصل الاستدلال بإنتاج المقدمات للنتائج صحيح بلا ريب، والمهم أن تكون المقدمة صحيحة؛ لأنَّ المقدمة هي الدليل، والنتيجة هي المدلول، ولا يمكن استخراج المدلول إلا إذا كان الدليل صحيحاً.

والنقد لهذا الطريق يكون من جهتين:

الجهة الأولى: خطأ المناطقة في اشـــتراط مقدمتين لإنتاج النتائج، وهو شـــرط تحكمي لا دليل عليه، فحاجة الناس تختلف باختلاف الأفراد فبعضـــهم تكفيه مقدمة، وبعضـــهم مقدمتين، وبعضـــهم يحتاج إلى مقدمات[٨٧]، وقد أنكر النشـــار إمكان أن نصـــل إلى نتيجة من مجرد مقدمة واحدة، وتأول ذلك بأنه حصـــل حذف للمقدمة الثانية إما اعتماداً على ذكاء المخاطب أو مغالطة، واعتبر ذلك من القياس المضـــمر[٨٨]، وهذا التقدير الذي ذكره لا دليل عليه، بل هو راجع إلى تأثره بالمنطق، وإمكان وجود مقدمة واحدة منتجة غير ممتنع عقلاً ولا واقعاً.

الثانية: أن المتكلمين استعملوا هذا الطريق في إثبات الصفات السبع، واكتفوا بذلك بالرغم من كون هذا الطريق يدل على الصفات الاختيارية التي نفوها، وقد قرر ذلك ابن تيمية تقريراً حسناً في التدمرية[٨٩].

٣. **الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه**: ومن أوضح أمثلته استدلال أبي الحسن الأشعري على المعتزلة بالمتفق عليه وهو إثبات عموم علمه كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠١]، على المختلف فيه وهو عموم قدرته وخلقه التي لا يثبتها المعتزلة في أفعال العباد

(٨٥) منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص ١٦٦
(٨٦) البرهان ١/ ١٢٨
(٨٧) انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٠
(٨٨) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٣٦
(٨٩) انظر: التدمرية ص ٣٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

حيث يعتقدون أنها ليست داخلة في مقدور الله تعالى وخلقه[٩٠]، وجعل ذلك من قياس حالة المختلف فيه على المتفق عليه إذ لا فرق بينهما.

ولكن هذا النموذج ليس نموذجاً منهجياً يفيد علماً من خلال الاستدلال العقلي؛ بل غايته الإلزام والتبكيت للخصوم، وبيان مدى تناقضهم، واضطراب مذهبهم، وهو بهذا الاعتبار طريق جدلي ممتاز استعمله المتكلمون كثيراً، وممن استعمله ابن تيمية $[٩١].

(والسلف لا يقيسون المختلف فيه على المتفق عليه لمجرد الاتفاق، بل لا بد أن تكون المقدمة المتفق عليها صحيحة، أما مجرد تسليم الخصم فلا يكفي إلا لبيان اضطرابه وعدم صحة مذهبه)[٩٢].

٤. **ما لا دليل عليه يجب نفيه:** وتقرير هذا الطريق يكون بأمرين:

الأول: إثبات عدم وجود الدليل على مسألة معينة وذلك باستقراء الأدلة في المسألة ثم إبطالها جميعاً.

الثاني: وجوب نفي ما لا دليل عليه، لأننا لو لم ننفي ما لا دليل له لجوزنا أموراً معلوم بالضرورة انتفاؤها مثل وجود بحر من زئبق، وأنهار تجري من اللبن مع عدم ثبوته ونحو ذلك، كما أن ذلك يستلزم إثبات ما لا يتناهى مما قد يتخيله الوهم بلا دليل، وهذا معلوم بطلانه بالاضطرار.

وعليه فيجب نفي كل ما لم يدل الدليل على ثبوته[٩٣]، ويُسَمَّى هذا الدليل (بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول)[٩٤].

وهذا الطريق غير صحيح، لأن النفي يحتاج إلى دليل كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل، وقد ناقش ابن تيمية هذا الطريق عند كلامه حول إثبات الأشاعرة للصفات بالعقل، ونفي ما عداها، وقرر ذلك بأن الاستدلال على نفي الصفات بعدم وجود الدليل العقلي عليها خطأ، فإن عدم دلالته عليها لا يستلزم نفيها، والنفي لا يجوز إلا بدليل على ذلك.

وفي ذلك يقول ابن تيمية: (عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكته

---

(٩٠) انظر: اللمع ص ٨٨، وانظر أمثلة أخرى في: منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص١٨٨ وما بعدها
(٩١) انظر أمثلة لذلك في التدمرية ص ٣١- ٣٥
(٩٢) منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص ١٩٤
(٩٣) انظر: شرح المواقف ص ٧١-٧٢
(٩٤) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص١٣٩

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت)[٩٥].

۞ ۞ ۞

(٩٥) التدمرية ت السعوي ص ٣٣-٣٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المبحث الثالث: الاستدلال القرآني والمعارض العقلي(٩٦)

المطلب الأول: تضمن القرآن للاستدلال العقلي

يعتقد أهل السنة والجماعة أن القرآن الكريم تضمن بيان الاعتقاد الصحيح في المسائل والدلائل، ومما تضمنه الاستدلال العقلي على العقيدة، ويستَنِدُون في ذلك إلى أن القرآن الكريم جاء بكافة أسباب الهداية والبيان، والعلم في عقيدة الإنسان وعمله وأخلاقه وسائر أحواله، فهو مصدر التلقي، وأساس المعرفة السليمة، وقد وصفه الله تعالى بالأوصاف الرفيعة الدالة على اشتماله على المعرفة بالله تعالى وصفاته وألوهيته، ومعرفة أنبيائه، ولقائه بعد الموت، والجزاء الأخروي.

ومن أسباب الهداية والبيان التي جاء بها القرآن: الأدلة العقلية المقنعة التي تؤكد صدق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وإثبات ذلك لا يحتاج إلى عمل مضن بل يمكن معرفته من خلال القراءة لكتاب الله تعالى.

ويمكن الإشارة إلى إثبات وجود الاستدلال العقلي في القرآن من خلال الأنواع التالية:

أولاً: صفة القرآن الكريم: وصف الله تعالى القرآن الكريم بأنه: هدى، وشفاء، وذكرى، ونور، وبيان، وفرقان، ورحمة، وروح، ونحو ذلك من الصفات التي تدل على وجود مقتضاها الموصل إلى الهداية، والنور، والبيان، والرحمة ونحوها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

ومن أوضح ما يندرج تحت هذه الأوصاف الكريمة الاستدلال العقلي على أصول العقيدة، فهذا الاستدلال أحد أهم وسائل الهداية للحق وبيانه، فهو يثبت الإيمان ويرسخه، ويزيد يقين المؤمن، ويكشف

---

(٩٦) مصطلح المعارض العقلي مستعمل في كتب المتكلمين، وهو نتيجة متوهمة لإمكان التعارض بين العقل والنقل، ومن أشهر من نظّر له، وأسس قواعده في قانون كلي الفخر الرازي في كتابه "أساس التقديس"، وحقيقة المعارض العقلي "الدليل العقلي الدال على نقيض ما دل عليه الدليل النقلي"، وسيأتي بيان موقف المتكلمين من فكرة المعارض العقلي ومنهجيتهم في التعامل معه بإذن الله تعالى.

الشبهة عن الشاك والمرتاب.

ثانياً: صفة الرسالة النبوية: فقد أرسل الله رسله وأنبياءه عليهم السلام، وأعطاهم الحجج والبيانات والأدلة القوية على صدق دعوتهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، وجاء في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من الأنبياء نبي إلاّ أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة)[٩٧].

والآيات التي أوتيها الأنبياء هي أدلة عقلية قاطعة لأن الأمم الكافرة التي أرسلوا إليها ما كانت لتترك دينها لمجرد ادّعاء النبوة، ولهذا تنوعت أدلتهم على إثبات النبوة كالمعجزات، والإخبار بالمغيبات، وأحوال النبي الدالة على صدقه ونحوها ليكون ذلك قاطعاً للحجة كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥].

والقرآن هو أعظم دليل للنبي محمد ﷺ، وهو حجة قاطعة على نبوته، وعلى صحة ما فيه من العقائد، وقد جاءت الإشارة لذلك في الحديث المتقدم: (وإنَّما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة).

ودلالة ذلك من وجهين:

الأول: أن القرآن كله معجز في بيانه وبلاغته اللفظية، وما تضمنه من المعاني والحكم والتشريع العادل، وقد تحداهم أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور منه، أو بسورة واحدة منه، وقد عجزوا عن ذلك ولم يستطيعوا.

الثاني: أن القرآن يتضمن الاستدلال العقلي القاطع على أصول الاعتقاد كلها، وهذا أحد أوجه الإعجاز فيه.

ثالثاً: الوجود الفعلي للأدلة العقلية في القرآن: وهذا النوع يمكن ملاحظته من خلال التتبع والاستقراء لنصوص القرآن، وهذا الاستقراء يوصل إلى نتيجة ضرورية وهي كثرة مخاطبة القرآن للعقل، والاستدلال به على أصول العقيدة، ومن أوسع أبوابه الأمثال القرآنية، والحجاج للمشركين، وتقريرات الأنبياء، والقصص القرآني، ونحوها.

وقد تتبع ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في عموم كتبه وخاصة كتابه العظيم: [درء تعارض العقل

---

(٩٧) رواه البخاري برقم (٤٦٩٦)، ومسلم برقم (١٥٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

والنقل]، ومن السابقين ابن جرير الطبري في: [جامع البيان]، وغيرهم كثير.

وبهذا يتبين المنهجية التي يعتمدها أهل السنة والجماعة في الاستدلال العقلي على الاعتقاد، فالقرآن فيه الغنية والكفاية في الهداية إلى الحق، ويكفي في شرف الأدلة العقلية القرآنية أن المستدل بها هو الله تعالى أحكم الحاكمين، ولا يمنعون الاستدلال العقلي بأي دليل صحيح يتوافق مع الأدلة القرآنية في النتائج الإيمانية، والخصائص المنهجية الموجودة في أدلته كالسهولة والوضوح والفطرية ونحوها

أما أهل الكلام فلهم وجهة أخرى مغايرة للمنهجية المتقدمة، تعتقد أن القرآن الكريم لا يتضمن الأدلة العقلية بل يدل على العقائد بالخبر المجرد المعتمد على السمع، ولهذا يجعلون الدليل العقلي يقابل الدليل الشرعي باعتبار أنه دليل سمعي خبري لا يتضمن الدلالة العقلية، ويتلو ذلك أن الأدلة اللفظية السمعية لا تتضمن اليقين لأنها تحتمل احتمالات كثيرة كالاختصاص والإضمار والمجاز ونحوها.

وهذا التصور خطأ منهجي كبير، فالدليل الشرعي يقابل الدليل البدعي وليس الدليل العقلي(٩٨)، فالأدلة الشرعية تتضمن الأدلة العقلية البرهانية.

وهذه المقابلة جمعت بين أمرين مختلفين، فالأدلة من حيث جهة الاستدلال –عقلية أو سمعية– لا تتضمن مدحاً أو ذماً، بل هما مجرد مسلكين في الاستدلال، أما من جهة الحكم –شرعية وبدعية– فهي تدل على المدح والذم؛ لأنَّ وصف الدليل بالشرعي مدح له، ووصفه بالبدعي ذم له، ويدخل في الدليل الشرعي ما استعمله الشرع كدليل، وما أباحه فهو مما نبه له القرآن وأرشد إليه بالعموم كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣] .

أما الدليل البدعي فهو ثلاثة أنواع:

١. أن يكون الدليل في ذاته، أو في أحد مقدماته كذباً مفترى، وقد حرم الله الكذب عليه فقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف:١٦٩].
٢. أن يكون الدليل بلا علم مثل أن يكون في أمر من الأمور الغيبية التي لا يصل العقل إليها بالاستدلال بل تتوقف على خبر الصادق، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾

(٩٨) انظر تحليل هذه الفكرة في: درء التعارض – الوجه الخامس عشر – ١/ ١٩٨-٢٠٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

[الإسراء:٣٦]، وقال تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٦٦].

٣. أن يكون الدليل جدلياً لا يقصد به الوصول إلى الحق، أو يكون بعد بيان الحق وظهوره ووضوحه، يقول تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال:٦][٩٩].

وبهذا أعرضوا عن الأدلة العقلية القرآنية، وقرروا ذلك من جهتين:

الأول: أن العقيدة لا تثبت في ذاتها بالخبر المحض بل لا بد من الاستدلال العقلي عليها، وهكذا سائر الأمور اليقينية لا تثبت إلا بالدليل اليقيني وهو الدليل العقلي، أما الدليل المعتمد على السمع فهو دليل ظني لأن الدلالات اللفظية لا تفيد اليقين إلا بعد تجاوز نفي المجاز والاشتراك والتخصيص، والمعارض العقلي وغيرها.

والثاني: أن الخصم لا يذعن للأدلة الخبرية لأنه لا يؤمن بصدق الرسول ابتداء، ولا يحتج عليه إلا بما هو حجة مشتركة بيننا وهو الدليل العقلي.

وأهل السنة والجماعة لا يرفضون الدليل لكونه دليلاً عقلياً، أو لكونه لم يستعمل في القرآن والسنة بل يرفضونه إذا تضمن معنًى باطلاً مناقضاً لمعاني القرآن والسنة.

وكذلك فإن الدلائل توصف بالبدعة إذا تضمنتها كما توصف المسائل بالبدعة إذا تضمنت البدعة.

المطلب الثاني: امتناع المعارض العقلي

في البدء لا بد من تقرير أن أهل السنة والجماعة يعظمون الدليل الشرعي لأنه كلام الله تعالى المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يمكن أن يتوهم المسلم النقص في كلام الله تعالى، لأن ذلك يستلزم نسبة النقص لله تعالى، ولم تأت الأدلة الشرعية معارضة للعقل؛ بل تضمنت الاستدلالات العقلية على الاعتقاد، ثم إن من دلائل التوحيد التوافق بين خلق الله تعالى وأمره، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، ولو أمكن التعارض والتنازع بين خلق الله تعالى، أو بين خلقه وأمره لسقط التوحيد، فالمصدر للعقل [خلقاً]، وللنقل [أمراً] هو الله تعالى، ولهذا يستحيل التعارض بينهما في العقل السُّنّي، وافتراض التعارض يستلزم الانفكاك بينهما، ونفي الاتحاد في المصدرية.

فالتسليم للدليل الشرعي قائم على أصل الدين، وأساس الإيمان والتوحيد، وهو مستند إلى منطق عقلي

---

(٩٩) انظر: درء التعارض ١/١٩٨-٢٠٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

يقيني باستحالة التعارض بين أمرين جهتهما ومصدرهما الإله العظيم الذي دلت الفطر السليمة والعقول المستقيمة على وجوده، وكماله، واستحقاقه للعبادة.

فامتناع التعارض بين العقل والنقل مؤسس على بناء منهجي، متماسك، ومعارضه: إما أن ينقض بنيانه من القواعد، أو يقع في التناقض والحيرة والاضطراب كما هو حال المتكلمين.

وقد فهم السلف الصالح ذلك ووعوه، لتحقيقهم كمال العبودية لله تعالى، وكمال المعرفة العلمية به، فلم يكن في عصر الصحابة والتابعين من يعارض النصوص بالعقليات[١٠٠]، (فما نطق به الكتاب وبينه، أو ثبت بالسنة الصحيحة، أو اتفق عليه السلف الصالح فليس لأحد أن يعارضه معقولاً ونظراً أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقلياً أصلاً، بل كل ما يعارض ذلك فقد علم أنه باطل علماً كلياً عاماً)[١٠١].

ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتعارض النقل الصحيح الثابت مع العقل الصريح الواضح، وما يمكن وروده مما يتوهم فيه التعارض فإما أن يكون النقل غير صحيح، او الدلالة العقلية ليست سليمة.

ومن التسليم لله، والانقياد له، والرضا بشرعه، ومن طاعة الله وطاعة رسوله، عدم تقديم أي مصدر غير النقل في تلقي الاعتقاد[١٠٢]، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [الحجرات:١] .

والمقصود هو بيان أنه لا يمكن حصول التعارض بين العقل والنقل، وهذه القاعدة الكلية القطعية مضبوطة بشرط توضيحي مهم وهو: أن يكون العقل صريحاً، والنقل صحيحاً، لأن توهم التعارض يكون عند اعتقاد أن الشبهات والأهواء عقلاً صريحاً، وهذا وهم باطل، فإن العقل الصريح يكون قطعياً في دلالته غير مشتبه في معناه، أما الشبهات والأهواء والاجتهادات الخاصة لا يصح أن تُعتبَر عقلاً صريحاً يكون حاكماً على النقل، وكذلك النقل فإن شرطه أن يكون نقلاً صحيحاً تنطبق عليه معايير النقد الحديثي، ولا يصح اعتبار النصوص غير الثابتة، أو ذات الدلالة المشبهة سبباً للقول بالتعارض، وعلى هذا فإن الأدلة العقلية التي اخترعها الفلاسفة والمتكلمون هي أدلة صناعية مبنية على شبهات يخالفهم فيها كثير من العقلاء فلا يصح نصبها في مقام العقل الصريح لمناقضة دلالات النقل الصحيح، وكذلك لا يصح

---

(١٠٠) درء التعارض ٥/٢٤٤-٢٤٥

(١٠١) بيان تلبيس الجهمية ١/٢٤٧

(١٠٢) ينظر للتوسع في التسليم للوحي سائر كتب علماء السلف فهو أحد الأصول المنهجية في الفكر العقدي لديهم، يراجع: التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية للدكتور فهد العجلان.

الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والضعيفة أو بما ليس بدليل كالرؤى والمنامات والكشوف ونحوها على مخالفة العقل الصريح الذي يتفق العقلاء على مدلوله، لأن هذا النقل لا تقوم به الحجة، ولا ينهض ليكون دليلاً.

فلو أن أحداً ادعى معارضة النقل للعقل بحديث: (قيل يا رسول الله ممَّ ربنا؟ قال: من ماء مرور، لا أرض ولا سماء، خلق خيلاً فأجراها فعَرِقتْ، فخلق نفسه من عرقها)[١٠٣].

فهذا الحديث المكذوب لو قال أحد بمعارضته للعقل لصدق، ولكن لا يصح أن يأخذ منه دليلاً لتصويب تعارض العقل والنقل لأنه حديث موضوع.

وهكذا لو استدل مستدل بدليل التركيب على نفي الصفات، وزعم أنه معارِض لنصوص الصفات لكان استدلاله باطلاً، لأن دليل التركيب دليل فلسفي كلامي[١٠٤] مصنوع، واصطلاح خاص اصطلحوا عليه، فلا يصح أن يجعلوا من اصطلاحهم قانوناً عاماً على جميع الناس بتسميتهم له عقلاً، وعلى هذا (فإنَّ المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط)[١٠٥].

ويؤخذ مما تقدم أن العقل نوعان:

١. **عقل فطري عادي**: هو ما خلقه الله وركّبه في الإنسان، وهو الغريزة وما تتضمنه من علوم ضرورية التي يتميز بها العاقل عن المجنون، وهذا النوع نقطع قطعاً جازماً أن النقل لا يعارضها.

---

(١٠٣) حديث موضوع مكذوب، انظر: اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٣

(١٠٤) أصل دليل التركيب للفلاسفة، وقد استعمله المتكلمون في نفي الصفات الذاتية، وخلاصته: أن كل مركَّب فهو مفتقر إلى أجزائه، والافتقار يدل على الحدوث، والصفات أجزاء تستلزم الافتقار، فلا يصح إثباتها لله لأنها تستلزم الحدوث وهذا استدلال فاسد، لأن التركيب مصطلح مجمل إن قصدوا به أن إثبات الصفات يستلزم التركيب بحيث يمكن أن يتفرق فهذا منقي على الله، وهذا لا يدعيه مثبتوا الصفات، وإن قصدوا تسمية إثبات صفت متعددة يستلزم التركيب ونفوه لمجرد تعدد الصفات فهذا قول باطل، فإن مثبت الصفات يقول بأن تعدد الصفات لا مانع منها ولا تستلزم نقصاً، والتركيب الذهني الموجود في العقل الفلسفي والكلامي لا يوجد مانع يمنعه من العقل الفطري الذي ركبه الله في عقول عموم الآدميين، وظنهم هذا هو اصطلاح وتفكير يخصهم ليس هو العقل المعروف عند بني آدم. انظر: الصفدية (٢٨/٢)، شرح العقيدة الأصبهانية (ص٦٣) وما بعدها.

(١٠٥) درء التعارض ١٤٨/١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

٢. **وعقل صناعي اصطلاحي**: وهو من العلوم النظرية التي تكوّنتْ من خلال تأملات أصحابها سواء كانوا من الفلاسفة والمتكلمين أو غيرهم، فهذه لا يصح أن تسمى عقلاً لأنه يدخله الشبهات والأهواء والرغبات الخاصة، وكثير من العقلاء لا يقرون بها، ويخالفون فيها، والناس مختلفون في مذاهبهم وأفكارهم ولو سمينا كل ذلك عقلاً لأصبح العقل متناقضاً متعارضاً لا يجمعه جامع، ولا يُعرف له قرار.

وإذا كنا نرفض القول بتقديم العقل على النقل؛ فهل يلزمنا القول بتقديم النقل على العقل؟

وهذا التساؤل قائم على أساس إمكان التعارض، وحينئذ فلا بد أن نقدم أحدهما على الآخر، ولكننا –كما تقدم– نرفض إمكان حصول التعارض، فكلاهما دليل يدل على الحق، ولكن العقل محصور لأنَّه علم المخلوق، والنقل واسع البيان لأنه علم الخالق، ولا يستوي علم الخالق وعلم المخلوق.

ويمكن أن نقول بتقديم النقل على العقل على سبيل التنزُّل مع الخصوم من وجهين:

الأول: أننا نقول لو افترضنا إمكان التعارض فإن تقديم النقل على العقل أولى من تقديم العقل عليه؛ لأن العقل صدّق الشرع فإن قدمناه عليه فقد أبطلنا تصديقه له فهو أصل صحة العقل، فيجب تقديم الشرع لأن العقل دلّ على صدقه قبل دعوى التعارض معه.

الثاني: أن العقل هو علم الإنسان المحدود، وهو يتضمن معانٍ صحيحة، وأخرى ليست صحيحة، أما النقل فهو علم الله الشامل، وكله حق لا ريب فيه، وعلى هذا فإن تقديم علم الله على علم المخلوق واجب قطعاً.

ولا يصح إطلاق القول بتقديم النقل على العقل لأنه يوهم التعارض بين خلقه وأمره، وتنقص ثناء الله على العقل وعدم ذمه في أي موضع، وإنما الذام واقع على المعقولات القائمة على الأوهام والشبهات والتصورات الضالة.

ونسبة ذلك إلى السلف باطلة لعدة أمور:

١. أن السلف رفضوا إمكان التعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح.
٢. أنهم استدلوا بالأدلة العقلية الصحيحة على بعض المسائل العقدية.
٣. أن العقل متفق مع الشرع فيما جاء به، ولم يخالفه في شيء، ولا يوجد مثال صحيح على المخالفة المزعومة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

المطلب الثالث: المعارض العقلي ومخرج التأويل

فكرة المعارض العقلي فكرة كلامية حادثة ولم تكن موجودة لدى الأمة الإسلامية من قبل، فقد كانت الأمة الإسلامية تسير على تعظيم الوحي، ولا يتخيل أحد أنه يمكن ورود التعارض بين العقل والوحي، ولما ظهر المتكلمون وبنوا على أصول الفلاسفة وجدوا حرجاً شديداً بين المنهجية العقلية التي اختاروها، والشريعة التي يدافعون عنها أمام الفلاسفة، فقد وجدوا أن الشريعة تعارض بعض الأصول العقلية التي اخترعوها، وكان الواجب عليهم مراجعة الأدلة وتنقيحها بما يتوافق مع الشريعة لأن هذه الأدلة ليست أمراً معصوماً، أو ملزماً، والبدائل العقلية كثيرة، ولكن الذي حصل هو العكس حيث قاموا بتحريف معاني الشريعة لتسلم الأدلة العقلية المبتدعة.

وزاد الأمر سوءاً لما وضعوا قانوناً كلياً، وقاعدة عامة في التعارض بين العقل والنقل، وهذا القانون حرره الرازي، وملخصه: إذا تعارض العقل والنقل فلا يخلو الأمر من الاحتمالات التالية:

١. أن يجمع بينهما، وهذا محال، لأنه جمع بين النقيضين، وهذا ممتنع.
٢. أن يردا جميعاً، وهذا واضح البطلان.
٣. أن يقدم النقل، وهذا محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، ونتيجة هذا النظم العقلي: أنه يجب تقديم العقل، **أما النقل فإنه يؤول أو يفوّض**(١٠٦).

وقد ناقش هذه القضية ابن تيمية بما لا مزيد عليه في كتابه العظيم [درء تعارض العقل والنقل].

وغدا هذا القانون مصدراً للتلقي، وباباً لتحريف الشريعة، وتغيير معانيها، وغرض التأويل هنا ليس الوصول إلى مراد الله تعالى من خلال بحث مستقل محايد، بل الغرض تحويل دلالة النص، وإلغاء الدلالة الظاهرة، وتبديل معناها إلى أي معنى آخر.

ولا ريب أن هذا ليس دور المفسّر الذي يقف عند الوصف والبيان لمعنى النص دون أي تدخل بالحذف أو التغيير أو التبديل كما يفعل المؤول.

فالفارق بين التفسير والتأويل بمعناه الاصطلاحي(١٠٧)، يتضح من خلال دور المفسّر والمؤول

---

(١٠٦) انظر: أساس التقديس – للرازي – ص١٣٠

(١٠٧) المقصود بالاصطلاحي هنا "اصطلاح المتكلمين"، وهو صرف اللفظ عن ظاهره الراجع إلى معنى مرجوح لقرينة، والتأويل استعمل في القرآن بمعنى التفسير، وحقيقة الأمر، فلا ينبغي الخلط بينها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

كما تقدم.

وعملية التأويل أصبحت مخرجاً مريحاً للمتكلمين من الإحراج الوارد عليهم في معارضة النصوص الشرعية، ولكنه مخرج مبتدع لم يراعِ احترام النص والتسليم له، والخضوع لمدلولاته.

ودعوى المعارض العقلي قائمة على أصل باطل وهو [إمكان التعارض بين العقل والنقل]، وهذا الإمكان مبني على قطعية الأدلة العقلية المحدثة التي اعتمدوها، فقد زعموا أن التسليم بالوحي لا يكون إلاّ بعد الاستدلال العقلي على وجود الله تعالى، وصدق الرسول ﷺ؛ لأنه جاء بكلام الله تعالى وهذا يستدعي تقرير دليل حدوث الأجسام، ودليل المعجزة، ودليل الحدوث هو أصل علم الكلام، وهو المؤثر في مقالاتهم الإلهيّة المتعلقة بصفات الله تعالى، وما يتصل بها من القول في القرآن والرؤية والقدر ونحوها.

ولما وجدوا التعارض بين دليل الحدوث والنصوص الشرعية قاموا بتأصيل القانون الكلي في المعارض العقلي.

يقول الجويني: (أصول الاعتقاد تنقسم إلى ما يدرك عقلاً ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعاً، وإلى ما يدرك سمعاً ولا يتعذر إدراكه عقلاً، وإلى ما يجوز إدراكه سمعاً وعقلاً.

فأما ما لا يدرك إلاّ عقلاً، فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى، ووجوب اتصافه بكونه صدقاً، إذْ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى، وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوباً فيستحيل أن يكون مدركه السمع)[١٠٨].

وهذا يدل على أن المتكلمين جعلوا العقل أصلًا للشرع، واعتبروا أصول الدين الأساسية لا تعرف بالشرع، وهذا تعطيل للوحي، وتعظيم للعقل مخالف لحقائق القرآن والسنة.

ولا يعتبر المتكلمون الوحي مصدراً يدل على أصول الاعتقاد، ويقصرون مصدر الأصول العقدية على العقل، يقول القاضي عبدالجبار الهمذاني: (فإن قال: فيجب أن تقولوا: إن ما في القرآن لا يدل على التوحيد والعدل، وأن لا تحتجوا بذلك على المخالفين، قيل: له: ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل، وإنما نورده لنبين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن، مع زعمهم أنهم أشد

---

(١٠٨) الإرشاد ص٣٠١

تمسكاً به، ونبين أن القرآن كالعقل، في أنه يدل على ما نقول، وإن كانت دلالته على طريق التأكيد)[١٠٩].

وهذا يبين أن القرآن والسنة ليست مورداً يصح الاستدلال على العقائد بها، فدلالتها تبعية تأكيدية؛ وليست أصلية تأسيسية، وعندما يوجد تعارض بين الأدلة العقلية التي أحدثوها ونصوص الكتاب والسنة فإن التأويل هو الطريق للخروج من الإشكال، وهو تحريف معانيها بغرائب المجازات والاستعارات.

وذكر الرازي في [المحصول في أصول الفقه] مسألة الاستدلال بالخطاب، هل يفيد القطع أم لا؟، وذكر أنَّ الاستدلال بالأدلة اللفظية مبني تسع مقدمات ظنية، ولذا قال: (فثبتَ أنَّ التمسُّكَ بالأدلة النقلية مبنِيٌّ على مقدمات ظنية، والمبني على الظني: ظني، وذلك لا شك فيه، فالتمسك بالدلائل النقلية لا يفيد إلا الظن) [١١٠]

وهذه المقدمات هي:

١. نقل اللغة والنحو والتصريف.
٢. عدم الاشتراك.
٣. عدم المجاز.
٤. عدم النقل.
٥. عدم الإضمار.
٦. عدم التخصيص.
٧. عدم التقديم والتأخير.
٨. عدم الناسخ
٩. نفي المعارض العقلي، قال الرازي عن هذه المقدمة: (فإنَّه لو قام دليل قاطع عقلي على نفي ما أشعر به ظاهر النقل، فالقول بهما مُحال لاستحالة وقوع النفي والاثبات. والقول بارتفاعهما مُحال لاستحالة عدم النفي والاثبات. والقول بترجيح النقل على العقل مُحال؛ لأن العقل أصل النقل فلو كذبنا العقل لكنا كذبنا أصل النقل، ومتى كذبنا أصل النقل فقد كذبنا النقل. فتصحيح النقل بتكذيب العقل يستلزم تكذيب النقل؛ **فعلمنا أنَّه لا بُدَّ من ترجيح دليل العقل،** فإذا رأينا دليلا نقليا فإنما يبقى دليلاً عند السلامة عن هذه الوجوه التسعة ولا يمكن العلم بحصول السلامة عنها إلا إذا قيل بحثنا واجتهدنا

---

(١٠٩) المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٧/ ٩٤

(١١٠) المحصول في أصول الفقه ٤٠٧/١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

فلم نجدها لكنا نعلم أن الاستدلال بعدم الوجدان على عدم الوجود لا يفيد إلا الظن)[١١١].

وقد أوقف الرازي الحكم بمقتضى الأدلة السمعية على أمر لا يمكن إثباته، وهو العلم بانتفاء المعارض العقلي، لا مجرد عدم المعارَضة. ونقده ابن تيمية في ذلك فقال: (العلم بانتفاء المعارض لا يمكن، إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل عقلي يناقض ما دَلَّ عليه القرآن، ولم يخطر ببال المستمع)[١١٢].

وقد غلا الرازي في عدم الاعتماد على الأدلة السمعية في شيء من أصول الاعتقادات، إذ يقول: (عدم هذا المعارض القطعي مظنون لا معلوم، لأن أقصى ما في الباب: أن الإنسان لا يعرف ذلك المعارض، وعدم العلم لا يفيد العلم بالعدم)[١١٣].

وعلى هذا فلا يمكن الاعتماد على الأدلة السمعية أبدًا، سواءً كان المعارِض معلومًا أو غير معلوم، وقد ردَّ هذا الشرط ابن تيمية قائلًا: (الدليل العقلي دَلَّ على صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به مطلقًا، فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطًا بعدم المعارض)[١١٤].

يقول الغزالي في ذلك: (وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به، ولا يُتصوَّر أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للعقول، وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة، والصحيح منها ليس بقاطع، بل هو قابل للتأويل)[١١٥].

وهذا النص يستحق الوقوف معه لأنه جامع لإشكالات المتكلمين في المسألة، ومن ذلك:

١. أنه تضمن إمكان التعارض بين العقل والنقل، وهو الأصل الذي بني عليه المعارض العقلي، والتأويل للنص الشرعي.
٢. أن العقل في كلامه قطعي دائماً، والغزالي وأمثاله من المتكلمين يقصدون بالعقل دليل الحدوث وأمثاله من الأدلة العقلية المصنوعة في علم الكلام، وهي أدلة يخالفهم في أصلها ومقدماتها كثير من العقلاء، فلا يمكن القول بقطعيتها، فهو دليل كغيره من الأدلة التي تقبل النقد والتحليل

(١١١) المحصول في أصول الفقه ١/٤٠٦-٤٠٧

(١١٢) درء التعارض ١/٢١

(١١٣) الأربعين في أصول الدين ٢/ ٢٥٣

(١١٤) درء التعارض ١/١٧٧

(١١٥) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٧٢

والتركيب، وقد نقده أعلام كبار من علماء السلف الصالح، ونقده طائفة من المتكلمين، واعترفوا بوجود إشكالات في أكثر مقدماته، كما اعترفوا أيضاً بأن الأنبياء لم تدعوا إليه، ولو كان هذا الدليل الذي يصفونه دائماً بالعقل دليلاً قطعياً لجاءت به الأنبياء، ولما نقده هؤلاء الأعلام من السلف والمتكلمين أنفسهم.

٣. أن النص يستبطن القول بظنية الأدلة النقلية، وهو أصل يقرره المتكلمون إذْ يعتبرون النص القرآني قطعي الثبوت لأنه متواتر، وظني الدلالة لأنه نصوص لفظية تحتمل المجاز والاستعارة، والتخصيص، وعدوا ما يقارب العشرة احتمالات منها المعارض العقلي، أما السنة فالمتواتر مثل القرآن في ظنية دلالته ولو كان ثبوته قطعياً، والآحاد فهو ظني الدلالة والثبوت لا مجال للاحتجاج به على العقائد، وهذا ما جعلهم لا يقبلون النص الشرعي في الدلالة على الاعتقاد، وهذا هو معنى قوله: [ولا يُتصوَّر أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للعقول] لأن السمع ظني لا يوجد فيه قواطع.

وقوله: [وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة] يقصد بها نصوص الصفات، وهي أحاديث ثابتة في الصحيحين، ونص العلماء على صحة كثير مما ورد منها في السنن والمسانيد، والغزالي لا يقبل منه هذا التقييم لأنه وصف نفسه بأنه [مزجي البضاعة في الحديث] وليس له عناية بالحكم على الأحاديث، ولا معرفة بالعلل، ولا يعرف نصوصها، فقوله هذا مجازفة ليس لها سند علمي.

٤. أنه جعل التأويل قاعدة كلية على النصوص بحجة قابليتها له، ولهذا كلما وجدوا نصاً يخالف ما ظنوه دليلاً عقلياً وهو مجرد صناعة كلامية اصطلاحية خاصة بهم هرعوا إلى التأول لتحريف معناه، وهذه جناية عظيمة على الشرع، وجرأة على الدين، والعياذ بالله، وفي هذا تظهر شؤم البدعة واتباع الأهواء وخطرها على الإسلام.

وقد ترتب على تعظيم العقل الادعاء بأن الأدلة النقلية تدل بمقتضى الخبر المحض دون أي برهان عقلي على مدلولها، وهذا ما جعل الأدلة العقلية تقابل الأدلة الشرعية، والحقيقة أن الأدلة الشرعية تدل على الاعتقاد بالدلالة العقلية والخبرية، والمقابل لها ليس الأدلة العقلية كما توهم المتكلمون، ولكن المقابل للشرع هو الابتداع سواء في المسائل أو الدلائل.

ودعوى أن العقل يدل على أصول شرعية في الإيمان لم يرد بها النقل يلزم منه أمران عظيمان:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الأول: أن العقل مشرّع للقضايا الدينية مستقل عن الشرع الحكيم، وهذا باطل لأن التشريع حق خالق لله تعالى، يقول تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف:54]، فحصر الخلق والأمر بيده جل جلاله، والأمر يراد به: الأمر الديني وهو تشريع الحلال والحرام، لأن الأمر الكوني متضمَّن في الخلق، ولو كان المراد بالأمر هنا الكوني لكان تكراراً؛ فيكون التقدير: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْخَلْقُ}!، وهذا لا يصح.

الثاني: أن الدين غير كامل، لأنه إذا كان كاملاً فإنه يُبطل مقالتهم في أن العقل يدل على أصول عقدية لم يرد بها النقل، وأيضا كون العقل أصلاً للنقل، وهذا لازم باطل يدل على بطلان الملزوم، والله تعالى يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]

يقول ابن تيمية: (أمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إمَّا أن يكون الرسول تكلَّم فيه بما يدُلُّ على الحق، أو بما يدُلُّ على الباطل، أو لم يتكلم لا بما يدل على حق، ولا بما يدل على باطل، ومعلومٌ أنَّه إذا قُدِّرَ في شخص من الأشخاص أنَّه لم يتكَلَّم في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر: لا بحق ولا بباطل، ولا هدى ولا ضلال، بل سكت عن ذلك لم يكُنْ قد هدى النَّاس، ولا أخرجهم من الظلمات إلى النُّور، ولا بيَّن لهم، ولا كان معه ما يَسْتَضِيء به السالك المستَدِل)(١١٦).

ويمكن نقض دعوى التعارض بين العقل والنقل –زيادة على ما تقدم– فيما يأتي:

١. أنَّ دعوى المعارضة بين العقل والنقل قائمة على سبرٍ غير مكتمل؛ قال ابن تيمية: (لا نُسَلِّم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يُقال: يقدم العقلي تارة، والسمعي أخرى، فأيهما كان قطعيًّا قُدِّمَ، وإن كانا جميعًا قطعيين، فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم)(١١٧).

٢. أنَّ العقلاء مضطربون في جُل المسائل العقلية؛ مما يجعل تقديم بعضها على بعض متعذر، فكيف تقدم على النقل، وأي شيء منها هو الذي يُقدَّم؛ ([فـ]ـالمسائل التي يُقال إنَّه قد تعارَض فيها العقل والشرع؛ جميعها مما اضطرب فيه العقلاء، ولَمْ يتفقوا فيها على أنَّ موجب العقل كذا، بل كل من العقلاء يقول: إنَّ العقل أثبت، أو أوجب، أو سوغ ما يقول الآخر: إنَّ العقل نفاه، أو أحاله، أو منع منه، بل قد آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنَّه من العلوم الضرورية،

(١١٦) درء التعارض ٥/ ٢١٣

(١١٧) درء التعارض ١/ ٨٧

فيقول هذا: نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر: إنَّه غير معلوم بالضرورة العقلية)(١١٨).

٣. أنَّ المعقولات التي يجعلونها معارضـــة للنقل، يمكن إثبات فســـادها حتى بالعقل؛ فهي فاســـدة ومتناقضـــة، وإذا كان كذلك امتنع التعارض بين العقل والنقل، قال ابن تيمية: (كل ما عارض الشـرع من العقليات فالعقل يعلم فسـاده، وإن لم يعارض العقل، وما علم فسـاده بالعقل لا يجوز أن يُعَارَضَ به لا عقل ولا شـرع. وهذه الجملة تفصـيلها هو الكلام على حجج المخالفين للسـنة من أهل البدع بأن نُبيِّنَ بالعقل فساد تلك الحجج وتناقضها)(١١٩).

٤. أنَّ ثبوت التعارض يُفضي إلى أنَّ الوحي لا يستفاد منه أي فائدة علمية؛ ويقتضـي نسبة الكذب أو الجهل إلى النبي؛ وهذا ممتنع، لما ثبت أنَّه صادق فيما أخبر(١٢٠).

وهذه المسـلك الفاسـد الذي يتضـمن الإسـاءة إلى الوحي من جهة رده لمخالفته الوهم العقلي، وكذا الإساءة إلى منهاج النبوة، وسبيل المؤمنين الصادقين؛ هو مسلك مستورد، ومنهج مستعار من خارج الأمة الإسـلامية؛ حيث أخذوه من الفلاسـفة الوثنيين، أو من أخذه عنهم من المنتسـبين إلى الإسـلام، وهم يرون الفلاسفة خارجون عن الإسلام كما حرره الغزالي في تهافت الفلاسفة.

فهؤلاء الفلاسـفة احتجوا عليهم في إنكار ما أخبر به الله ورسـوله عن اليوم الآخر بأدلة عقلية، وهذا بعينها الأدلة التي يسمونها قواطع عقلية، ويحرفون نصوص الصفات والقدر من أجلها، هذا من جهة الأدلة.

ومن جهة السـلوك فإن معارضـة الوحي بالرأي هو منهاج المكذبين للرسـل، والمعارضـين للشـرع بآراء الرجال وأقوالهم، وهذا موردٌ كل باطل، وجماع كل كفر(١٢١).

الخاتمة

في ختام هذه البحث تظهر جملة من النتائج العلمية ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

---

(١١٨) درء التعارض ١/ ١٤٤–١٤٥، وانظر المصدر نفسه ١/ ٢٨٠

(١١٩) درء التعارض ٢٤٢/٥، ٣٧٠–٣٧١

(١٢٠) درء التعارض ١/ ١٤٤–١٤٥، وانظر المصدر نفسه ١/ ٢٨٠

(١٢١) درء التعارض ٣/٥، ٢٠٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

١. العقل صفة ممدوحة عند بني آدم، ولم يذمه لذاته أحد.
٢. حث القرآن الكريم على الاعتبار والنظر والتدبر والتفكر في آيات الله الشرعية، ومخلوقاته الكونية.
٣. الأصل في تقرير العقائد الاستدلال بالوحي؛ لأنه لا يصح نسبة شيء إلى الدين إلا من خلال الوحي المعصوم، والعقل أداة لفهم الوحي.
٤. وردت الأدلة العقلية في القرآن الكريم والسنة النبوية على مسائل الاعتقاد، وبيان بطلان عقائد المشركين، والمعارضين للحق.
٥. استعمل علماء السلف الأدلة العقلية على المسائل العقدية، والرد على المشركين، وبيان فساد عقائدهم واستخرجوا دلالتها من القرآن.
٦. يستحيل مخالفة الوحي للعقل الصحيح لأن مُنزل الوحي، وخالق العقل هو الله تعالى، ولا تَعَارُض بين أمره وخلقه.
٧. تميّزت الأدلة العقلية القرآنية بالسهولة والوضوح ومخاطبة الفطرة ونحو ذلك من المبررات.
٨. خالف المتكلمون منهج القرآن باعتقاد استقلال العقل بتقرير العقائد، وتحريف النصوص لتتوافق معه.
٩. دعوى المعارض العقلي كانت السبب وراء كثير من التحريفات للنصوص والمسائل العقدية، وهي دعوى باطلة من أصلها، فمعارضة العقل الصحيح للوحي غير ممكنة، ولا واقعة.
١٠. سلك المتكلمون مسالك وعرة ومعقدة وصعبة في تقرير عقائد سهلة وفطرية مثل وجود الله، وهي علامة على انحراف مسلكهم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الاستدلال العقلي على العقيدة

Mental inference to belief

-Comparative critical study-

Dr. Abd al-Rahim bin Samael bin Suwaimel al-Salami

Associate Professor, Department of Aqeedah, College of Da`wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University

Abstract

Rational inference on belief is one of the methodological bases of inference according to Ahl al-Sunnah wal-Jamaa'ah, and the legal texts included a large number of mental indications on divinities, prophecies, and resurrection. These indications strengthen faith in what the texts have brought, and remove doubts and confusion from souls. It is not independent of the legal text, but rather it follows it, and it is a general indication, not a detailed one, and it indicates the existence of God, his lordship, his divinity, and the perfection of his attributes, It indicates the sincerity of the Messenger and the correctness of what he brought, and thus it is necessary to accept all the commands and prohibitions that he brought, news and the like.

The best method of reasoning is the method of Ahlus-Sunnah wal-Jama`ah. It was distinguished by divine, innate, faith, certainty, realism, influence and persuasion, ease, clarity and other characteristics. While the verbal mental method came intricately, and mysterious ,and hard, These are long introductions and other apparent features. And they made rational reasoning a goal that The right can only be reached by it. This indicates the correctness of the method of Ahl al-Sunnah, and the invalidity of the methodologies of the theologians.

The methods of rationalizing the Qur'an on beliefs have varied, including rational measurements, specification after generalization, sounding and division, inference with traces and so on. As for the methods of the theologians, they are many, including measuring the absence from the witness, producing the premises of the results, inferring the agreed upon over the differing in it, and what is not evidenced by it must be negated, and the like.

The research also included a statement of the abstinence of the mental opponent The creator of the mind and the source of revelation is God Almighty.

It is not possible for there to be a contradiction between them. As for the theologians, they assumed the possibility of a conflict, and insisted on giving precedence to reason in absolute terms, then they got rid of the embarrassment of the position on the legal texts with the interpretation, which is a distortion of the legal texts and meanings, and they called it interpretation in order to be accepted and promoted among people.

Keywords: reasoning - mind - belief

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

فهرس المصادر والمراجع

١. الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفية)، المؤلف: ناصر بن دخيل الله بن فالح السعيدي، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د. محمد إبراهيم شادي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٥–١٤٢٦هـ.

٢. الاستقامة، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣. الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، المؤلف: القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، المحقق: عماد الدين حيدر، الناشر: عالم الكتب – لبنان، ١٤٠٧هـ.

٤. الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: جلال الدين السيوطي، المحقق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف — المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٥. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، المحقق: الدكتور محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، الناشر: مكتبة الخانجي – مصر، ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.

٦. الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، المؤلف: الأستاذ الدكتور سعود بن عبدالعزيز العريفي، الناشر: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

٧. البرهان في أصول الفقه، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، المحقق: الدكتور عبدالعظيم الديب، الناشر: على نفقة أمير دولة قطر الشيخ خليفة آل ثاني، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٨. البيان والتبيين، المؤلف: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الشهير بالجاحظ، المحقق: عبد السلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: السابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٩. التدمرية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: الدكتور محمد بن عودة السعودي، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٠. التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١١. الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبدالله القرطبي، المحقق:

الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٢. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي، أبو القاسم الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٣. الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية، المؤلف: الدكتور عبدالكريم عبيدات، الناشر: دار النفائس – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤. الرد على المنطقيين، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، نشره: عبدالصمد شرف الدين الكتبي، الناشر: المطبعة القيمة، ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م، عدد الأجزاء: ١

١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٦. الصفدية، المؤلف : تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى : ٧٢٨هـ)، المحقق : محمد رشاد سالم، الناشر : مكتبة ابن تيمية – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ

١٧. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٨. الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، المحقق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

١٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١

٢٠. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم ابن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عناية: الدكتور حموده غرابه، الناشر: مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

٢١. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، أبو عبدالله الحاكم، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى،

١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٢٢. المعجزة الكبرى القرآن، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، الناشر: دار الفكر العربي، [بدون سنة نشر].

٢٣. المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٤. المعونة في الجدل، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المحقق: الدكتور علي عبد العزيز العميريني، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٥. المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٦. الملحمة في اعتقاد أهل الحق، ضمن رسائل العز بن عبد السلام في التوحيد، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، المحقق: إياد خالد الطباع، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢٧. المواقف في علم الكلام، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، الناشر: عالم الكتب. بدون تاريخ نشر.

٢٨. النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ، المؤلف: فيكتور شلحت اليسوعي، الناشر: دار المعارف، ١٩٩٨م.

٢٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية، المحقق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: دار الجيل – بيروت، ١٩٧٣م.

٣٠. أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام، المؤلف: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرىء (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: الدكتور ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م

٣١. أساس التقديس في علم الكلام، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحقق: الدكتور أحمد حجازي السَّقَّا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٢. بيان تلبيس الجهمية، المؤلف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، عناية: محمد ابن عبدالرحمن بن قاسم،

الناشر: مؤسسة قرطبة، بدون سنة نشر.

٣٣. تحفة المريد على جوهرة التوحيد= حاشية الباجوري، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري، المحقق: الدكتور علي جمعة محمد الشافعي، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٤. حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري (المتوفى: ١٢٧٦ هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد الشافعي، الناشر: دار السلام – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٥. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٦. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، المؤلف: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٣٧. درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني، المحقق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

٣٨. رسالة إلى أهل الثغر، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، المحقق: عبد الله شاكر المصري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٩. رسالة ذم لذات الدنيا، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحقق: أيمن شحاته، نُشِرَ في: المملكة المتحدة – بريل، ناشرون أكاديميون، ٢٠٠٦م، عربي وانجليزي.

٤٠. شرح الأصول الخمسة، المؤلف: القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمداني، المحقق: الدكتور عبدالكريم عثمان، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦هـ – ١٩٩٦م.

٤١. شرح العقيدة الأصبهانية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، المحقق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة دار المنهاج – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ

٤٢. شرح العقائد النسفية، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (المتوفى: ٧٩٣ هـ)، المحقق: الدكتور أحمد حجازي السَّقَّا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٣. شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: علي بن علي بن محمد، ابن أبي العز الحنفي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، والدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، الإصدار الثاني، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٥م.

٤٤. شرح العقيدة الكبرى، المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (المتوفى: ٨٩٥هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٤٥. شرح الكبرى، المؤلف: محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.

٤٦. شرح المواقف، المؤلف: الجرجاني، القسطنطينية، ١٢٣٩هـ.

٤٧. صحيح ابن حبان –ترتيب ابن بلبان الفارسي–، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد الدارمي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٨. صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: الدكتور مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٩. صحيح شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: حسن بن علي السقاف، الناشر: دار الإمام النووي، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٥٠. صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٥١. عيون الأخبار، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ.

٥٢. فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، المؤلف: محمد صالح الزركان، الناشر: دار الفكر، د.ط، د.ت.

٥٣. قواعد العقائد، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٤. قياس العكس عند الأصوليين، المؤلف: سلمان عبود يحيى الجبوري، الناشر: مجلة كلية العلوم الإسلامية — بغداد، العدد ٢٤، ٣١ أكتوبر ٢٠١٠م.

٥٥. كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٥٦. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٥)، ص ص ٢٦١٥ – ٢٦٦٦ (رجب ١٤٤٣هـ /مارس ٢٠٢٢م)

– بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٥٧. مجموع الفتاوى، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥٨. معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٥٩. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. المحقق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٦٠. مفتاح دار السعادة ومنشورة ولاية العلم والإرادة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية، المحقق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ.

٦١. مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٢. مناهج البحث عند مفكري الإسلام، المؤلف: الدكتور علي سامي النشار، الناشر: دار النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦٣. مناهج الجدل في القرآن الكريم، المؤلف: الدكتور زاهر عواض الألمعي، [بدون ناشر]، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٦٤. منهج القرآن الكريم في إقامة الدليل والحجة، المؤلف: مجاهد محمود أحمد ناصر، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور محسن سميح الخالدي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس – فلسطين، كلية الدراسات العليا، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٦٥. منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، المؤلف: الدكتور أحمد بن عبداللطيف بن عبدالله آل عبداللطيف، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٦٦. نقض المنطق، ضمن مجموع الفتاوى، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.